المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور انظمة الدفع الالكترونية في التعاملات الاقتصادية

دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري بثنية الحد

2019/2018

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

اعداد الطلبة

بطاش منصور

عنصر محمد أمين

إشراف الاستاذ

حمر العين مسعود

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من

هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل و إن

العلم كالشجرة و العمل بهكالشجرة.

فنهدي ثمرة جهدنا التي طالما تمنيا إهدائها

وتقديمها في أحلى طبق

إلى التي حملتني وهنا على وهن، و قاست و تألمت

لألمي، إلى من رعتني بعطفها وحنانها و سمعت

طرب الليل من أجلي، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي أمي الحبيبة

و إلى الذي عمل و كد و جد فقاس ثم غلب حتى

وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي لا يبخل

إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز

بها في حياتي والدي العزيز

وشـــــــكـــــــرا.

شكر و عرفان

على إثر إنهائنا لهذا العمل أتقدم بشكري و امتناني للهولى عّز و جل مصدقاً لقوله " ولئن شكرتُكم لإزيدّنكم."

كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى جميع موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ثنية الحد ولاية تيسمسيلت.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف و جميع أساتذتي اللئام.

و إلى كافة عمال مكتبة العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الملخص

1 ـ ملخص بالعربية.

يعتبر ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال عامل أدى إلى توليد مصرف إلكتروني ، مبدأ العمل فيه يعتمد هذه التكنولوجيات بغية تطوير نظم ووسائل تقييم الخدمات المصرفية ، ورفع كفاءة و أداء الخدمة المصرفية هذا ما سعت إليه الدول المتقدمة لكي تقوم بتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي تتم عبر القنوات الإلكترونية مثل : أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكتروني والمقاصة الآلية وفي ظل تفجر الإستخدام المكلف لتقنيات المعلومات والإتصالات قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تمثل الإستفادة القصوى مما أتاحته هذه التكنولوجيات الحديثة وتحقق لهذه الخدمات شفرة جذب المتعاملين وتسهيل أساليب التعامل لهم فأصبحت وسائل الدفع والسداد تمثل حجر الزاوية لنجاح هذا التطور وظهور ما يعرف بالبنوك الإلكترونية والنقود الإلكترونية.

نتج عن النمو المسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال آثارا كبيرة المصاريف وهذا من ناحية أشغال هذه المصارف وأدائها لذا أصبح من الضروري على الدول العربية تطوير الأساليب المصرفية التقليدية و الإستفادة من هذه الوسائل الإلكترونية وذلك من خلال تعديل طرق استخدام الوسائل التقليدية.

الجزائر هي الأخرى عرفت تطور في وسائل الدفع بسبب التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال المدفوعات والقيام بإنشاء مشاريع بديلة في القطاع المصرفي ، ومحاولة النهوض بجهازها المصرفي ومواكبة هذه التطورات .

الكلمات الأساسية: وسائل الدفع التقليدية والحديثة ، واقع وسائل الدفع في الجزائر ، البطاقات الإلكترونية في البنك محل الدراسة.

2 ـ ملخص بالفرنسية.

Résumé

L’émergence des technologies de l’information et le facteur de la communication a conduit la création de la banque électronique. principe qui dépend de ces technologies de travail, afin de développer des systèmes et moyens de fournir des services bancaires et d 'améliorer l'efficacité et la performance du service bancaire, et cela est recherché par les pays développés pour la réduction du coutes des opérations bancaires , effectues par les voies électroniques automatique, exemple: les instruments électroniques et les cartes magnétiques et les points de ventes électroniques automatiques ;et à la lumière de torche large utilisation des technologies de l'information et des communications à l'industrie des services financiers en fournissant des applications de nouveau réaliser bénéfice maximal, qui a rendu possible par les nouvelles technologies et vérifier ces boom des services attirer les concessionnaires, et de faciliter les méthodes manipuler, devenant ainsi le moyen de paiement et le paiement est la pierre angulaire de la réussite de se développement et l'émergence de ce qu'on appelle les banques électroniques et de monnaie électroniques.

A entrainé la croissance rapide des moyens de technologie de paiement moderne de l'information et de la communication des effets signification sur les banques et d'une forme de main de ses banques et leurs performances, il est donc devenu nécessaire sur les banques de développer des méthodes de la banque traditionnelle et de profiter des moyens électroniques et par des moyens rectificatif destiné à utiliser les moyens traditionnels.

L'Algérie est également connu dans le développement dans le domaine des paiements et de créer un projet moderne dans le secteur bancaire, et d'essayer de promouvoir bancaire machine et faire face à ces évolutions

Mots clés: les méthodes de paiements traditionnels et modernes, la réalité et les méthodes de paiement en Algérie, carte électroniques de la banque à l'étude.

3 ـ ملخص بالانجليزية.

Summary

The émergence of information technology and communication factor has led to the génération of bank –mail ,working principle which depends on these technologies , in order to devlop system and means of providing banking services and improve the effidency and performance of the banking service,and sought by the devlopped countries to the reduction of the costs of banking operration conducted through channels electronic ;such as :instrument electronic to exchange automated POS-mail and automated clearing And in light of flare extensive of information technology and communication has the financial services industry the providing the system and new applications achieve maximun benefit, which made possible by these new technologies and check for these services boom attract dealers, and facilitate methodes handle them , becoming the means of payment and payment is the cornestone for the success of this devlopment and the emergence of what is know as electronic banks and electronic money .

Resulted in the rapid growth of the means of payment and modern technology of information and communication significat e ffects in banks and on the hand forms of these banks and their performance , so it became necessary on the arab states devlop methodes of traditional banking and to take advantage of electronic means and by amending wayes to use traditional means. Algeria is also known in devlopments and payment methods because of technological developments in the field of payment and to create a modern projects in the banking sector,and try promote banking and keep up with these devlopment.

Key words: traditional payment, methods and modem, the realty and the payment methods in Algeria,electronic cardes in the bank under study.

فهرس المحتويات

الإهدا ء **I**

شكر و عرفان **II**

فهرس المحتويات **VI**

قائمة الجداول **IX**

قائمة الأشكال **IX**

قائمة الملاحق **IX**

مقدمة **1**

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك وتأثيرها التعاملات الاقتصادية
ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

مقدمة الفصل **7**

المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية **8**

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع التقليدية 8

المطلب الثاني : مكونات وسائل الدفع التقليدية 9

المطلب الثالث: العوامل المؤدية لظهور بديل وسائل الدفع التقليدية 18

المبحث الثاني: مدخل عام حول أنظم الدفع الحديثة في البنوك **22**

المطلب الأول:ماهية أنظمة الدفع الحديثة 22

المطلب الثاني:أهمية وخصائص أنظمة الدفع الحديثة 24

المطلب الثالث:وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني 33

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن ظهور أنظمة الدفع الحديثة 42

المطلب الأول: أثر أنظمة الدفع على النظام البنكي 42

المطلب الثاني: أثر أنظمة الدفع الحديثة على النظام المالي 43

المطلب الثالث: أثر أنظمة الدفع على النظام الاقتصادي 44

المبحث الرابع: مخاطر أنظمة الدفع الحديثة وتقييمها 45

المطلب الأول: مخاطر وجرائم أنظمة الدفع الحديثة 45

المطلب الثاني: تقييم وسائل الدفع الحديثة 52

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية 54

المبحث الخامس: الدراسات السابقة حول أنظمة الدفع الحديثة 60

المطلب الأول: الدراسات السابقة 60

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة 61

خلاصة الفصل 62

الفصل الثاني: دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد)

ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

مقدمة الفصل 64

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد432). 65

المطلب الأول: ماهية البنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد432). 65

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري 68

المطلب الثالث: مهام كل مصلحة في الوكالة. 69

المبحث الثاني: طبيعة نشاط القرض الشعبي الجزائري (وكالة ثنية الحد432) 72

المطلب الأول: بطاقات السحب والدفع لبنك القرض الشعبي الجزائري(وكالة ثنية الحد432) 72

المطلب الثاني:التكنولوجيا المصرفية 76

المطلب الثالث: البرامج و الأجهزة داخل الوكالة أو البنك 82

المبحث الثالث: مقومات نجاح منظومة الدفع المصرفي الإلكترونية. 84

المطلب الأول: البنية التحتية التقنية والتشريعية. 84

المطلب الثاني: مقومات أمنية 86

المطلب الثالث: مقومات اقتصادية، اجتماعية و ثقافية 87

المبحث الخامس: حوصلة الدراسة 93

المطلب الأول: نتائج الدراسة 93

المطلب الثاني: تحليل الدراسة 94

المطلب الثالث: نقد الدراسة 95

خلاصة الفصل 99

الخاتمة 98

قائمة المراجع 101

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم1-1	- مواصفات بطاقة CIB GOLDE و CIB CLASSIQUE	72
الجدول رقم 1-2	- تكلفة منح بطاقة CIB CPA	73
الجدول رقم 1-3	-تكلفة منح بطاقة VISA CPA	74
الجدول رقم 1-4	-العمولات المتعلقة بإنجاز بطاقة السحب CPA CASH وتسييرها	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
الشكل رقم 2-1	- الهيكل التنظيمي للوكالة CPA ثنية الحد432	66

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 3-1	- الهيكل التنظيمي لوكالة CPA ثنية الحد432	103
الملحق رقم 3-2	- بطاقة البنكية cb	104

مقدمة

إن التطور الكبير الذي شهدته حياة الإنسان عبر المراحل الزمنية المختلفة أدى إلى اختلاف الحياة من مرحلة إلى مرحلة وأهم ما شهده العالم هو التطور التكنولوجي المعلوماتي خاصة في العشرية الأخيرة حيث أصبحت التقنيات الحديثة جزء ا أساسيا في حياتنا لا يمكن الإستغناء عنه، ومقياسا لرقي الشعوب فمن يسيطر عليها يسيطر على العالم أي يصبح لديه سلطة وكيان سائد عكس الدول النامية التي ما زالت متأخرة بشكل كبير عن مواكبة الدول المتطورة بسبب افتقارها للتكنولوجيا وسوء استخدامها كذلك قلة الوعي بأهميتها.

ولأن الاقتصاد وكل ما يدخل في إطار المال والأعمال يعد عصب الحياة المعاصرة والقطاع المصرفي باعتباره قلب التعاملات الإقتصادية فإن تأثره بالتكنولوجيا الحديثة سيعود بنفع كبير على الإقتصاديات الوطنية بتزايد عمليات الاندماج بين البنوك العالمية واشتداد المنافسة والانتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة مما ساعد البنوك على تحسين وتنويع الخدمة وسرعة تقديمها خارج الحدود الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة كالبطاقات البنكية بأنواعها المختلفة، الشبكات الإلكترونية ، التحويلات الإلكترونية ....الخ. بالإضافة إلى الإستخدام الواسع لشبكة الإنترنت والتي أصبحت إلى قدر كبير من الأهمية في تسوية المعاملات المختلفة.

بالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل الحديثة، غير أن هناك بعض الدول لم تشرع في استعمال هذه الوسائل وإن استخدمتها ف بشكل صغير، ونخص بالذكر الجزائر، حيث يعتبر تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

1. إشكالية الدراسة: في ظل التغير السريع الذي يميز النشاط الاقتصادي المصرفي تسعى البنوك التجارية الجزائرية على التركيز على استغلال أنظمة الدفع الآلية الحديثة ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية الأساسية كالتالي: **ما الدور الذي تلعبه الوسائل الدفع الالكترونية في التعاملات الاقتصادية؟**

وتقود هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع:

- ما مفهوم وسائل الدفع، وكيف تطورت؟
- ما هي العقبات والعوائق التي تواجهها وسائل الدفع الحديثة؟
- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال طرحها لوسائل الدفع الحديثة؟
- ما هي وسائل الدفع الحديثة المتوفرة في الجزائر؟

2 . فرضيات الدراسة:

سننطلق في هذه الدراسة بناءا على الفرضيات التالية:

ـ وسائل الدفع الإلكترونية تختصر الوقت والتكاليف.

ـ إن المشاكل التي تعانيها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور في القطاع المصرفي.

ـ هناك علاقة بين استخدام أنظمة الدفع الحديثة وزيادة التعاملات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

ـ لا يمكن اعتبار أنظمة الدفع الحديثة في الجزائر كبديل نهائي لوسائل الدفع التقليدية، لنقص انتشار الثقافة والوعي المصرفيين.

3 . مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لها الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في:

- في البداية كان اقتراح من طرف الأستاذ المشرف.
- حداثة موضوع وسائل الدفع الحديثة فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.
- الرغبة في معرفة وضع البنوك التجارية الجزائرية في مجال استخدامها لوسائل الدفع الحديثة.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع مما كان محفزا لنا لنتناول هذا الموضوع والتعمق فيه.
- ميولنا للتعرف على أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية.
- البحث عن سبل القضاء على العراقيل التي تحد من انتشار ونجاح هذه الوسائل.

- محاولة إضافة الجديد إلى الدراسات السابقة.

4 . أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- الوقوف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية وآليات عملها.
- إبراز التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنوك التجارية الجزائرية في ظل منافسة البنوك الأجنبية.
- محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.
- الوقوف على طبيعة نظم الرقابة المصرفية على وسائل الدفع الإلكترونية ومدى ملاءمتها للتطورات التقنية.

5 . أهمية الدراسة:

نظرا للتغيرات التي مرت بها وسائل الدفع من تقليدية إلى حديثة من جهة واستعمال أغلبية الدول المتقدمة والدول المجاورة كتونس والمغرب لها من جهة أخرى جعل العمل بهذه الوسائل ذو أهمية كبيرة وذلك للنتائج التي حققتها في جميع المجالات وكانت بمثابة البديل الأمثل في تسريع وتسهيل العمليات المصرفية كل هذا جعلنا نتعرض لهذا الموضوع ومحاولة البحث فيه ضرورة حتمية لإظهار مدى نجاحها وفعاليتها.

6 . المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المعتمدة في هذا البحث والتساؤلات المتفرعة عنها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تعرفنا على أسس أنظمة الدفع، وإستقرئنا به أبرز المستجدات، الحاصلة على المستوى الدولي والوطني، والوقوف على أهم حقائقها، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لأنها الأنسب لجميع البيانات التي يتم انتقاؤها حيث درسنا فيها جانبًا محددًا من المؤسسة وذلك بالاعتماد على:

. المقابلة :وهي محادثة جادّة موجه نحو هدف معيّن ترتبط بجمع بيانات تتضمن بحث معيّن وتعتبر من أكثر أساليب جمع البيانات الفعالة.

. الوثائق والسجلات :وهي الوثائق الإدارية وبعض المراجع التي كان لها دور في تزويدنا بمعلومات قيّمة حول موضوعنا.

7 . خطة وهيكل الدراسة:

من أجل تحليل هذا الموضوع والوصول إلى النتائج المبتغاة قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول: تخصصنا أكثر. حيث تكلمنا على دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية، ومفهوم وسائل الدفع التقليدية ومكوناتها والعوامل المؤدية لظهورها ،وتطرقنا لأنظم الدفع الحديثة في البنوك، ثم تكلمنا عن الآثار الناجمة عن ظهور أنظمة الدفع الحديثة، ومخاطر أنظمة الدفع الحديثة وتقييمها.

الفصل الثاني: يمثل الجزء التطبيقي دراسة ميدانية و تطبيقية فقدّمنا فيه لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري. وطبيعة نشاط الوكالة. وأهم المعاملات الإقتصادية مع ذكر أهم مقومات نجاح منظومة الدفع المصرفي الإلكترونية.

وفي الأخير لخصنا عملنا بخاتمة عامة تحتوي على نتائج البحث بتأكيد أو رفض الفرضيات المطروحة، كما تحتوي أفاقا تسمح بالتعمق أكثر في هذا المجال.

8 . صعوبات الدراسة:

خلال فترة إعداد هذه الدراسة صادفتنا بعض الصعوبات والعراقيل منها عدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة، وكذلك عدم توفر المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع إذ نجد أغلبها تهتم بالتجارة الإلكترونية، وقلة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم الاهتمام واللامبالاة من طرف عملاء البنك وعدم حسن الاستقبال لهم.

الفصل الأول

الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك وتأثيرها

مقدمة الفصل

إن اتساع نشاط الإنسان الأول أدى إلى زيادة حاجاته للحدّ الذي عجز فيه عن توفيرها بشكل فردي مما طرح ضرورة التبادل كحل وحيد لتلبية هذه الحاجات والذي تجسد في عملية المقايضة، ولعدة عيوب في هذا النظام أهمها عدم توافق رغبات الأطراف المتبادلة سرعان ما اندثرت المقايضة وعجزت عن تأدية دورها بما يوائم التطورات السريعة للنشاط الاقتصادي، فكان من الواجب إيجاد شيء ما يسمح بقياس قيم السلع ويسهل عملية التبادل على أن يلقى القبول العام وهو ما يسمى بلغة الاقتصاد بوسائل الدفع، ولأن أي اقتصاد قائم أساسا على التبادل فوسائل الدفع تعتبر شريان الحياة الاقتصادية وإحدى أهم ركائزها.

المبحث الأول:وسائل الدفع التقليدية.

يتم في الاقتصاد يوميا إجراء الملايين من العمليات الخاصة بالصفقات والمعاملات والقروض وينتج على هذه العمليات عدة مشاكل ولكن من تنوع الأشكال التي اتخذتها النقود لحل هذا المشكل ولكن مع بدء استعمال الأوراق التجارية وانتشار تداولها خاصة بعد ظهور المنشآت التي تتبناها تراجع استعمال النقود في شكلها السائل.

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع التقليدية

هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذا تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم[1].

- يعرفها Bonneau Thierry :تعتبر وسائل الدفع التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة التي تسمح لكل شخص بتحويل أموال[2] .

- وعرفها أيضا G'hoir laupretre Catherine : أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات خاصة بطاقات الدفع سند لأمر تحويلات بنكية) ودور البنك هنا هو المشرف خصوصا الشيكات، وأيضا بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم وحساب العميل.

بالتالي يمكن النظر إليها من ثلاث زوايا[3] :

- أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول، وهذا ينطبق على النقود والأوراق التجارية أقل.

- تسمح بالدفع العاجل وهذا يرتبط بالنقود الخاصة والشيكات بدرجة أقل.

- تمكن من نقل الإنفاق من الزمن وذلك بانتظار فرص أفضل مستقبلا لإنفاقها ، وبالتالي فهي تمثل وسيلة قرض لسماحها بتحويل القوة الشرائية واسترجاعها مستقبلا.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص31-32.

[2]. Bonneau Thierry-. Droit bancaire. Edition Montchrestien.Paris1994. p41.

[3]. D'hoir laupretre Catherine. Droit du crédit.édition ellipses Lyon 1999.p11.

* ويجب أن تكون عملية بسيطة حتى لا ينفر منها المجتمع إلى غيرها من الشروط الضرورية.

ويمكن الدور الاقتصادي لوسائل الدفع في حلولها محل النقود في التعامل ، والمعاملات حيث يتخلص العملاء من مضايقات استعمال النقود في تسوية مدفوعا تهم وتحررهم من مخاطر ضياعها أو سرقتها كما تسمح لهم أموالهم المودعة لدى البنوك إما لحسابهم أو لحساب الغير.

وينتج عن استعمال هذه الوسائل الحد من المعالجة اليدوية للنقود من طرف البنوك وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تزايد حجم العمل المصرفي من جهة أخرى وهذا نظرا لفعاليتها واستعمالها السهل وغير مكلف ومع كل هذا فإن البنوك تهدف من وراء ذلك إلى تطوير وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها لعملاتها لزيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق.

المطلب الثاني : مكونات وسائل الدفع التقليدية

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: النقــود

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو الكبح لجميع المبادلات[1].وهي وسيلة دفع تامة السيولة والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود[2].

ويمكن **تعريف** النقود تاريخيا على أنها قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة .يبقى أن النقود هي مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه دائني النقود هي ما تقوم به النقود.

[1] لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة متنوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2008 / 2009، ص11.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص31.

تتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي : السيولة، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية .وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقه[1].

ويعرف بعض الاقتصاديين النقود على أنها سلعة تتميز عن غيرها في تبسيط المبادلات، في حين آخرون يعتبرون النقود على أنها سلعة خاصة، لها وظائف خاصة .وليس لها قيمة ذاتية، على الأقل في شكلها المعاصر، لولا المنفعة الخاصة مقارنة بالسلع الأخرى. مع ذلك لها منفعة غير مباشرة، كذلك النقود كانت في الواقع كمؤشر قبل أن تكون في شكلها المادي. لهذا نجد الطبيعة الأساسية المجردة والتمثيلية للنقود، إذ يمكن اعتبارها كمرآة للمحتمع[2] فإن النقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية:

- **من حيث الوظائف التي تؤديها** :فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم .

-**من حيث خصائصها** :فهي أية أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.

-**من حيث القانونية** :فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون.

بالجمع بين الخصائص والوظائف يستقي الاقتصاديون **تعريف**ا عاما وهو أن النقود: "أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل، وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد[2] " .

وفقا لهذا ال**تعريف** فقد تم التفريق بين مفهومين:

- **الأول للعملة** : وهي كل ما تعتبره السلطة نقودا تمنحه صفة إبراء الذمة من الديون.
- **الثاني للنقود** :وهي أكثر شمولا من ذلك فهي تشمل العملة، كما تشمل كل ما يرضى عليه الناس

باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم، وهي مؤلفة من الأنواع الآتية:

[1] . فريدة بخزار يعدل، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص34.

[2] .لوصيف عمار، نفس المرجع، ص16.

أ –النقود القانونية: وهي عبارة عن النقود الورقية، والنقود المعدنية المساعدة التي تصدر من طرف البنك المركزي وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية.وتمثل التزام البنك المركزي اتجاه الاقتصاد ككل من (الحكومة،المؤسسات والأفراد). وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها، لذلك تسمى أيضا النقود المركزية[1].

ب –النقود المصرفية :ظهرت النقود المصرفية أو الائتمانية وتطورت تطورا هائلا في عصر النقود الورقية وأصبح لها أهمية كبرى في كافة المجتمعات الحديثة. ولها خصائص تميزها عن العملات وهي نقود ائتمانية ويتم خلقها عن طريق البنوك التجارية، وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق استخدام الشيكات، فالشيك المصرفي هو الوسيلة التي تستخدم في تحويل الوديعة من شخص لآخر ولذلك فإن الشيك ليس نقودا إنما هو ببساطة أمر كتابي لتحويل النقود والوديعة الموجودة بالبنك[2] ، والنقود المصرفية هي تلك النقود التي يكون فيها فرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية، على عكس النقود السلعية التي تكون فيها قيمة النقدية مساوية لقيمتها كسلعة، فالقيمة النقدية للنقود الائتمانية تتجاوز بكثير قيمتها المادية السلعية المصنوعة منها، بل وقد لا يكون للمادة المصنوعة منها قيمة تذكر.حيث قد تكون مجرد صكوك رمزية مصنوعة من النحاس والنيكل...الخ،كما قد تكون نقود ورقية، وقد تكون مجرد قيد كتابي مسجل في دفاتر بنك خارجي أو داخلي (أهلي[3]) ، لهذا فهي تسمى أيضا بالنقود الدفترية أو القيدية.

ج– الحساب

يمكن **تعريف** الحساب على أنه عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتناقص فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء. وعقد الحساب عقد تابع بمعنى أنه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدا بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريق المقاصة والحساب مزايا عديدة : فهو يسمح للاقتصاد في استعمال النقود، إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقفال الحساب. وهو أداة للائتمان والضمان بفضل

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص12 .

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص ص42-46 .

[3] سحنون محمود، دروس فالاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة متنوري، قسنطينة، 2001 ، ص46.

المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنها فيها فيدرك بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر[1].

فالحساب هو أداة دفع سريعة ومكلفة نوعا ما ولا يمنح في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة أو مستند[2].

الفرع الثاني: الشيك

أ- تعريف الشيك

هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب (Le tireur) من المسحوب عليه (Le tires) أحد البنوك عادة أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث .هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب هكذا .والشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله، كما هو الحال في الورقة المصرفية، بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك.وهو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك [3].

وإعطاء الشيك يكون بتسليمه يدا بيد، فهو ليس أكثر من أداة لتسهيل التداول وتسوية المعاملات دون تحويل للأموال وهو أساس نقود الودائع، فلا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك[4].

ب –خصائص الشيك:

الشيك هو ورقة تجارية تتضمن أمرا بأداء مبلغ معين من النقود ويمتاز بمجموعة من الخصائص تتمثل في مايلي[5] :

[1] البارودي علي، مصطفى كمال طه ، القانون التجاري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2004 ، ص 1.

[2] Yves Simon Samir Marnai ;Techniques financière-économique-7eme édition –paris-2002-p61.

[3] مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص48.

[4] منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل الى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص25.

[5] محمد محمود المصري ، أحكام الشيك مدنيا وجنائيا ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص258.

-لا يمكن سحب الشيكات إلا على البنوك.

- يحتوي الشيك على ثلاثة أطراف هي الساحب والمسحوب عليه والمستفيد.

-الشيك أداة للوفاء و لنقل النقود ولا يصلح أن يكون أداة للإئتمان.

- وجود رصيد كاف للساحب لدى المصرف المسحوب عليه منذ تاريخ إنشاء الشيك، وذلك لتوفير الثقة الكافية بهذه الورقة.

-لا حاجة لذكر اسم المستفيد فيه، وبالتالي يمكن سحبه لحامله.

ج – أنواع الشيك[1]:

باعتبار الشيك من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية هذا ما أدى لظهور عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي:

*الشيك **المسطر أو المخطط**:

هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا أنه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلى البنك أو إلى عميل البنك. لذلك فإنه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى البنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل.

و يوجد نوعين من التسطير وهما :

التسطير العام :حيث بموجبه يترك ما بين الخطين فراغا يكتب ل " Co " أو كلمة بنك أو مصرف دون تحديد اسم البنك يتم إيداع هذا النوع من الشيكات في حساب المستفيد لدى أي بنك، ولا يجوز للمسحوب عليه أن يحرر شيكا مسطر تسطيرا عاما إلا إلى أحد عملاءه[2].

[1] أكرم يا ملكي، الأوراق التجارية ا ولعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ، ص205.

[2] جميل لزيدان السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 ، ص133.

التسطير الخاص :هذا الشيك يوضع عليه مابين الخطين المتوازيين اسم بنك معين، وهنا لا يستطيع المسحوب عليه أن يوفي بقيمة الشيك إلى البنك المعين أو المحدد ما بين الخطين المتوازيين أو إلى عميله إذا كان هذا البنك هو المسحوب عليه.

من الجدير بالذكر أن التسطير ليس له علاقة بالتداول الذي يبقى خاضعا للقواعد المتبعة والقوانين المتبعة والسارية. إنما يتعلق بالوفاء، كما يجب الإشارة إلى أنه لا يجوز إلغاء التسطير مهما كان نوعه عاما أو خاصا و إن كان الإلغاء من قبل المسطر نفسه ويمكن تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص بينما لا يجوز العكس ويستطيع الساحب أو حامل الشيك التسطير[1].

*الشيك **المعتمد أو المصدق**:

هو الشيك الذي يطلب من البنك المسحوب عليه اعتماده أو تصديقه بناء على طلب الساحب أو الحامل ويحصل هذا الاعتماد بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك.و يعد اعتماد الشيك قرينة على أن المسحوب عليه لديه مقابل الوفاء الكافي لسداد قيمة الشيك المعتمد، لذا يلتزم المسحوب عليه بتجميد هذا المقابل لصالح الحامل، وبهذه الطريقة يطمئن الحامل إلى وجود الرصيد الذي يكون الضمانة الأولى لوفاء قيمة الشيك[2].

*الشيك **المقيد في الحساب**:

لما كان الشيك أداة وفاء فورية فإن الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه، غير أن القانون أجاز للساحب وكذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقدا. وكذلك بكتابة عبارة " للقيد في الحساب " أو ما يفيد هذا المعنى على ظهر الشيك.أو أية عبارة أخرى مماثلة وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريق القيد في السجلات" اعتمادا في الحساب أو نقل أو مقاصة " والقيد في السجلات يقوم مقام الوفاء[3].

[1] فائق محمد الشماعة، الإبداع المصرفي/ الإبداع النقدي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص220.
[2] زهير عباس كريم، النظام القانوني للشيك، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997،ص359.
[3] زهير عباس كريم، نفس المرجع، ص363.

*الشيك **المؤشر**:

قد يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .و هذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك، بل غايته التأكيد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب[1].

*الشيك **السياحي**:

هو أداة دفع قابلة للتحويل إلى نقود، ولكن في حالة الضياع، فإنه لا يمثل أية قيمة وغير قابل للتفاوض في حالة عدم المصادقة عليه. لذلك فإن الشيك السياحي يمثل فقط تعهدا بالأداء اتخذه البنك الذي أصدره ولا يعتبر أمر بالأداء[2] ، والمستفيد منه هو حامله معرف بتوقيعه ويسمى الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده، إذا هو شيك يستحق الدفع عند الإطلاع ويستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ المبين فيه دون الحاجة إلى التحقق فيما إذا كان هناك حساب للمستفيد أو كانت هناك تغطية كاملة لمبلغ الشيك، وكل ما يتطلبه الأمر هو مطابقة نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيع حقيقي آخر على الشيك نفسه عند دفع مبلغ له فعلا، ولكي يعتبر الشيك السياحي أداة مقبولة الدفع عالميا يجب أن تكون الجهة المصدرة لهذا الشيك معروفة عالميا، وأنها ذات إمكانيات مالية. يتم تداوله من خلال تظهيره، فقد يختار المستفيد طرح الشيك في التداول، بنقله إلى شخص آخر، إما إذا كان واجب الأداء لشخص معين مع شرط ليس للأمر أو لشرط مماثلة، أما إذا كان الشيك للحامل فيتداول مجرد تسليمه المادي وتظهير الموضوع على الشيك صدر لحامله، يجعل المصدر مسؤولا، إلا أنه لا يحول الشيك إلى سند الأمر[3].

الفرع الثالث: أوراق الدفـع

[1] نادية فوضيل ، الأوراق التجارية في القانون الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ، ص ص219-220.

[2] نادية فوضيل، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص10-11.

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين، فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات،حيث تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد (ميعاد الاستحقاق[1]).

و سنعرض بإيجاز أهم أنواع أوراق الدفع:

أ –السفتجة أو الكمبيالة:

السفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية . ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية.فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت . وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره[12].

ب – السند لأمر:

هو أصلا ورقة تجارية تتضمن تعهدا محرر بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين[3]. و يكون فيه طرفان فقط :المحرر والمستفيد. وعلى أساس هذا ال**تعريف** يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.وأمام حامل هذا السند طريقتان لإستعماله[4] [3]:

1–إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنة وتحمل متاعب تحصيل السند.

2– استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر، في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض، ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد، عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير.

[1] نور الدين عياشي، المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص36.
[2] علي البارودي ، مصطفى كمال طه، مرجع سبق ذكره، ص15.
[3] علي البارودي ، مصطفى كمال طه، مرجع سبق ذكره، ص15.
[4] منصور بن عوف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص25.

و عندما يتم قبوله يدخل في التداول، وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير، وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية. نادرا ما تقدم السفتجة أو السند لأمر للدفع من طرف المسحوب عليه والمكتتب ويتم الدفع مباشرة من طرف هذين الآخرين.

ج –سند الرهن:

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك. وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي[1]. فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة كذا بالمخزن كذا، وهنا في حالة ما إذا كان التاجر لا يوجد لديه نقود بإمكانه الحصول على النقود في انتظار بيع سلعته وهذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا وهذه الشهادة تسمى سند السند[2]. وهو وثيقة تسمح برهن البضاعة وتكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية [3] ، سند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى (السند لأمر والكمبيالة) يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد(التجار)لتسوية المعاملات[4].

د –سند الصندوق:

ويعرف سند الصندوق بأنه ":التزام مكتوب من طرف بنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند هو(مبلغ القرض)في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق.و قد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند[5]" :

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] أحمد هني، العملة ا ولنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ1999، ص73.

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008، ص119.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص35.

[5] الطاهر لطرش، نفس المرجع ، ص35.

هـ –السندات العمومية قصيرة الأجل:

تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص النفقات الجارية وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجاليه النفقات.و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير إسمية[1].

و –الدفع عن طريق التحويل:

التحويل هو أبسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول والمحول إليه) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك، أو مراسله (أي بنك أخر) في المكان المحول إليه. فالتحويل آلية لتحويل الأموال وليس من الأوراق التجارية يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب وتسليمها إلى شخص آخر، ويتميز بسهولة استخدامه، سرعة الدفع، الأمن وقلة التكلفة يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك وصاحب الحساب وعادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر أو الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل.

المطلب الثالث: العوامل المؤدية لظهور بديل وسائل الدفع التقليدية

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا، وأهم هذه العوامل نذكر مايلي :

الفرع الأول: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية[1]

[1] الطاهر لطرش، نفس المرجع ، ص36.

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة، ومنها:

1- انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها .

2- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

3- انعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزول والشيكات والكمبيالات والسند لأمر يمكن أن تسرق أوتضيع، والتجار يمكن أن يلجئوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.

4- ارتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات. وأكبر مشكل يواجهه ا المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها[1].

الفرع الثاني: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، حدث ما يشبه الميلاد الجديد للانترنت حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع إلكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه، وهكذا استقرت الانترنت في شكلها الحالي[2]، كشبكة عالمية تربط شبكات العالم.وقد أتاح انتشار

[1] طارق عبد العال حمادة ، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ،2008 ص145-146

[2] عمار لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص27.

استخدامات الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين، أو الانتظار لساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وذلك من خلال خدمات المصرف حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله، وإجراء كل عملياته المصرفية[1].

الفرع الثالث: التوجه نحو التجارة الإلكترونية

إن انتشار التجارة الإلكترونية عبر وسائل الإعلام والانترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات، والتجارة الإلكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال[2]. الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركا ت[3]. ومن الدوافع التي أحق إلى ظهور التجارة الإلكترونية هي:

1- تسيير المعاملات التجارية: سمحت التجارة الإلكترونية بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، فضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الإلكترونية.

2- الفعالية التجارية: الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجا ح في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعها مهما، يمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.

3- تطوير أسواق جديدة: اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة.

الفرع الرابع: الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

[1] محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص128.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي، التجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص150-151.

[38] إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص45-46.

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لابتكار[1]. مثل هذه الوسائل كالتوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.

الفرع الخامس: ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية [2] والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكترونية يمكن تقسيمها كما يلي :

1- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادي، حيث تمتلك كل منظمة العلامات التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف وأشهر هذه المنظمات هي شركتي فيزا كارد والماستر كارد ويطلق عليهما اسم راعي البطاقة .

2- **المؤسسات المالية العالمية:** وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها: أميريكان اكسبريس، لديفرز كليب مؤسسات تجارية كبرى .

[1] وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص47.

المبحث الثاني :مدخل عام حول أنظم الدفع الحديثة في البنوك.

لعبت التطورات المذهلة والمتلاحقة في تكنولوجية الاتصال والمعلومات والحاسب الآلي دورا حاسما في التحول من نظام المدفوعات التقليدي إلى الإلكتروني وذلك لتوفير القدر الكافي من السيولة وسرعة المبادلات.

المطلب الأول:ماهية أنظمة الدفع الحديثة

الفرع الأول: التطور التاريخي لأنظمة الدفع الحديثة

شهد تطور الأنظمة النقدية منذ بداية القرن العشرين تغيرات متسارعة وحاسمة خاصة مع بداية الحرب العالمية الأولى إلى حدوث الأزمة الإقتصادية والنقدية العالمية الكبرى 1929-1933 م والتي أدت إلى رسم معالم نظام نقدي دولي جديد مع ظهور أدوات نقدية وقواعد جديدة دعمها التطور الحاصل في مجال الإلكترونيات الدقيقة الذي اشتغل في مجال الخدمات والمبادلات حيث استخدم فيها جملة الخدمات على رأسها بطاقات الدفع الإلكتروني أو يعود الفضل إلى استخدام البطاقات البلاستيكية الإلكترونية إلى شركات البترول الأمريكية وذلك عام 1914 م حيث قامت هذه الأخيرة بإصدار بطاقات معينة لعملائها وتطور استخدام هذه البطاقات بعد أن انفصلت عن الجهة المصدرة لها فأصبح يمكن استخدامها في كثير من العمليات وعلى المستوى جغرافي واسع دون التقيد بمنافع التوزيع التابعة للجهة المصدرة لها ، غير أن الاستخدام الحقيقي للبطاقات الإلكترونية كان على يد البنوك الأمريكية حيث قامت بإصدار بطاقات بلاستيكية لعملائها لتسهيل عملية الشراء فظهرت هذه البطاقات المصرفية عام 1950 م على يد بنك ناسيونال فرانكلين بنيويورك عندما قام بإصدار بطاقة national crédit carde club .

لتظهر بعدها بطاقة دينرز كلوب carte du diners سنة 1954 بفرنسا ، وبدأ انتشار استخدام هذه البطاقات خاصة البطاقات الزرقاء والبطاقات الخضراء التي أصدرتها مجموعة من البنوك الفرنسية وتلي ذلك ظهور الكثير من البطاقات في فرنسا مثل البطاقة الذهبية la carte dorée الصادرة عن إتحاد الفنادق ، ثم انتشرت هذه البطاقات في إنجلترا لتشمل كل أوروبا وفي عام 1966 م قام بنك أمريكا بالتحالف مع بنك Barclay Bank المصدرة لبطاقة Barclays بإصدار بطاقة مشتركة والتي تطورت وأصبحت تعرف اليوم باسم Visa.

وفي بريطانيا قامت بعض البنوك بالارتباط مع visa بينما البعض الآخر بطاقة ائتمان جديدة تدعى Access والتي ارتبطت مع master carde وفي عام 1972 تأسست دار المقاصة الآلية، فقد تولت هذه المؤسسة عملية إمداد خزينة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا البنوك التجارية ببديل إلكتروني لإصدار الشيكات، كما انتشر وجود أنظمة متشابهة في أوروبا .

إن البطاقة الذكية تمثل الشكل الرئيسي للنقود الإلكترونية ألا إن هذه الصورة الأولية لهذه البطاقة كانت تتسم برداءة التصميم مما دفع ذلك على استخدام تكنولوجيا أكثر تقدما لإنتاج البطاقات الذكية، وظهرت بالفعل أول بطاقة تقليدية عام 1986.

وبهذا زاد استخدام هذه الوسائل مع زيادة فوائدها ومزاياها وخاصة عند بناء شبكة الانترنت التي ساعدت على تطويرها وانتشارها، وذلك مع بداية شيوع استعمالها داخل المجتمع المدني، وقد جرى استعمالها بموجب بروتوكول التحكم في الإرسال، بروتوكول الترابط الشبكي*.

الفرع الثاني: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية تدعيما لوسائل الدفع العادية، وحتى تساهم في تطوير أداة منظومة الدفع، وتطورت خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

ـ فتعرف وسائل الدفع الإلكترونية بأنها مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان، وبسبب تنوع الوسائل واختلاف الخصائص، أصبح من الصعب تقديم **تعريف** موحد للنقد الإلكتروني[1].

ـ كما تعرف على أنها المكافئ الإلكتروني لوسائل الدفع التقليدية التي اعتدنا تداولها، أو أنها عبارة عن مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية[2].

[1] بوعبد الله مليكه، أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الالكترونية، مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد دولي، المركز الجامعي المدية، 2007-2008.

* البروتوكولات: قواعد تغطي شكل ووقت الرسائل على شبكة الانترنت.

[2] منير محمد ألجنيهي، ممدوح محمد ألجنيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص10.

ـ كما أنه يمكن **تعريف**ها بأنها مجموعة التقنيات الإعلامية الإلكترونية التي تسمح بانتقال الأموال دون الاعتماد على النقود الورقية. وهي تعكس العلاقة بين ثلاثة متعاملين:البنك، الزبون الحامل والتاجر القابل وبالتالي هي وسيلة قرض، بطاقة دفع بنكية.

ـ وعلى هذا الأساس سوف نتعرض إلى أجهزة الصراف الآلي التي تلعب دور وسيط لدعم عمل الوسائل بسبل حديثة أصبحت تهمين على المجال التجاري والمبادلات ليتضح في الأخير بأن الصور المتطورة لوسائل الدفع الحديثة ماهية إلا وسائل الدفع التقليدية في ثوب جديد، والفرق يتمثل في كون الدفع الإلكتروني تسير فيه كل العمليات إلكترونيا ولا وجود للقطع النقدية والحوالات .

المطلب الثاني:أهمية وخصائص أنظمة الدفع الحديثة

إذا كان لظهور النقود الأثر الكبير في تحويل اهتمامات المستهلكين الشرائية، وتعديل طرق التعامل مع قدراتهم المادية، فإن وسائل الدفع الإلكتروني من شأنها أن تثير المزيد من الاهتمام لدى الأطراف المنضوية في العلاقة التي تنشأ نتيجة التعامل بها.

وتتميز وسائل الدفع الإلكترونية بمجموعة من المميزات التي جعلتها أكثر استخداما وخاصة في: المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وثقافيا، من أهم مميزاتها (المميزات العامة[1]).

أ ـ أداة وفاء مقبولة كوسيلة دفع دولية في شتى أرجاء العالم بدلا من مخاطر حمل النقود.

ب ـ أداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الأمان، حيث لا يمكن لأحد استخدامها سوى صاحبها الموقع عليها والذي يمكنه إيقاف التعامل بها فورا وإلغاؤها في حالة ضياعها.

ج ـ وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة وإتمام الصفقات التجارية الصغيرة أثناء السفر بالخارج، مما يشجع على زيادة حركة السياحة والتجارة بين مختلف البلدان.

[1] محمد فخري مكي، نظم التشغيل الإلكتروني في البنوك ، منشورات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة،1990، ص 41.

د. وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات وإجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن تواجدها والعملات المستخدمة في تلك المعاملات.

وتبدو هذه الأهمية بالنظر إلى الفوائد التي يأمل أن يتحصل عليها كل طرف من الأطراف، كما أن لها أهمية من حيث الوسائل التكنولوجية المستعملة فالتحول إلى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يكون بسبب الشعور بأن هذه الوسائل سوف تحقق لهم مزايا غير موجودة في وسائل الدفع العادية .هذا بالإضافة إلى أن هذه الأهمية تنسحب أيضا على الاقتصاد بصفة عامة حيث من شأن ذلك أن يفتح آفاقا جديدة أمام المكونات الخاصة بتجارة الأعمال والاقتصاد .

الفرع الأول: أهمية وسائل الدفع الالكتروني بالنسبة لأطراف العلاقة

يتمثل أطراف العلاقة التعاقدية بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية كما سلف ذكرهم :المستهلك ،التجار وهم المصدرون.

– بالنسبةللمستهلك :

ما يهم المستهلك هو أن يكون بصدد وسيلة دفع تعطيه مميزات إضافية لتلك المتوافرة في الوسائل التقليدية،فتجعله يشعر بالراحة والفائدة من جراء استخدام هذه الوسائل الجديدة .وتتعدد

الأسباب التي تدفع بالمستهلك إلى الشعور بأهمية وسائل الدفع الإلكترونية، وأهمها:

1- **الاستفادة من الفارق بين قسمتها المعروضة والقيمة المختزنة** :قد يقوم المصدر ببيع هذه الوسائل بقيمة تقل عن القيمة المختزنة، وذلك من شأنه أن يشجع المستهلك على التعامل بهذه الوسائل .أما المنفعة التي يجنيها المصدر في هذه الحالة فتكون من خلال استثمار القيمة التي تم دفعها مسبقا، حيث يعلم المصدر أن المستهلك لن يستخدم القيمة التي اشتراها في مدة قصيرة جداً، أو على الأقل لن يقوم كافة المستهلكين باستخدامها خلال هذه المدة وبالتالي تكون لديه الفرصة للاستفادة من عامل الوقت بين تاريخ شراء هذه الوسيلة وتاريخ إنفاقها لاستثمار المبلغ المدفوع مسبقا.

2- **السهولة في الاستعمال** :تظهر هذه الميزة من خلال ما توفره وسائل الدفع الإلكترونية للمستهلك من وسيلة تخوله الإيفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد، فيقوم بتسديد ما يترتب عليه بشكل مباشر عبر إبراز بطاقته المسبقة الدفع وتمريرها في الجهاز الخاص الموجود لدى التاجر لاستقبال البطاقة .وفي حالة الدفع عبر شبكة الإنترنت، يكفي أن يقوم المستهلك بإعطاء أمر الدفع من النقود المخزنة على الكومبيوتر الخاص به حتى تتم العملية .ومن جهة أخرى، فإن وسائل الدفع الإلكترونية تغني عن التعاملات المصرفية حيث لا وجود لعمليات ملئ الاستمارات أو إجراء استعلامات مصرفية عن المستهلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الدفع الإلكترونية تساعد المستهلكين على توفير الوقت من خلال إجرائهم عمليات الدفع .فالمتسوقون الذين يستخدمون وسائل الدفع الإلكترونية يكملون مشترياتهم في وقت أسرع[1] مقارنة بمستخدمي وسائل الدفع التقليدية .ويعتبر كسب الوقت أهم عندما يشتري المستهلكون أكثر من سلعة واحدة.

3- **الشعور بالأمان والخصوصية** :تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها[2]. وحتى لو حدث أن فقدت بطاقة الدفع الإلكتروني أو سرقت، فإن المستهلك يعرف أن ما فقده هو عبارة عن كمية قليلة من النقود، كون هذه البطاقة عادة ما تكون مخزنة بمبالغ قليلة.

ومن ناحية أخرى، فإن الخصوصية في التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني تأتي من كون هذه الوسائل لا ترتبط في معظمها بشبكات مصرفية، أي أنه لا تكتنفها علاقة مصرفية، ما يقلل احتمال اطلاع الغير على الصفقات التي يقوم بها المستهلك.

4- **الاستغناء عن حمل دفتر** الشيك**ات** : إن التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية يُفضل بالنسبة لحاملها على التعامل بالشيكات، إذ تجنبه حمل دفتر شيكات قد يعرض ضياعها أو سرقتها لمخاطر جسيمة، هذا أفضل أن كثيرا من المتاجر والمحال ترفض قبول الشيكات .أضف إلى ذلك أنه في خارج موطن المستهلك، لن يكون

[1] وسائل الدفع الالكترونية تمنح للمستهلك أو حامل هذه الوسيلة إمكانية سحب الأموال من الموزعات الأوتوماتيكية للمصارف أي الصرافات لمزيد من المعلومات أنظر :بيار أيميل طوبيا، بطاقة الاعتماد والعلاقات)Distributeurs Automatique de banque D.A.B(الآلية التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحدث قرارات النقض الصادرة عن محكمة التمييز الفرنسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000، ص19.

[2] نواف عبد اللهأحمد باتوباره، منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 13 ، المجلد 13 العدد25 أفريل 1998، ص193.

لدفتر شيكاته فائدة تذكر، وإذا كانت للشيكات السياحية مزاياها فإن الحصول عليها يتطلب سداد قيمتها مسبقا.

5-تكلفة تداولها زهيدة :إن تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنيت أو الشبكات الأخرى أو الدفع عبر البطاقة أو أي وسيلة دفع أخرى، أو حتى بالنسبة للنفقات التي يتكبدها العميل في سبيل الانضمام لنظام البطاقات[1] ، يعد ذا تكلفة زهيدة وأقل بالنسبة إلى استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية حيث تستوفي نسب ونفقات على كل صفقة تجري عبرها.

- بالنسبة للتجار

يقوم التجار باستقبال المستهلكين الذين يرغبون بالدفع بوسائل الدفع الإلكترونية، وذلك بعد قيامهم بإتمام التجهيزات الخاصة للدفع بهذه الوسائل، وأهم الأسباب التي تغري التجار بقبول هذه الوسائل:

1- ضمان الدفع :حيث يعلم التجار أن القيمة الإلكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل إلى نقود عادية بدون أدنى شك، وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها. فلا مجال للإدعاء بعدم كفاية الحساب المصرفي للمستهلك أو عدم وجود ائتمان خاص به ، فالقيمة النقدية استوفتها المؤسسة المصدرة مسبقا، كون وسائل الدفع الإلكتروني هي مختزنة ومسبقة الدفع في أغلبها.

2-ترويج وزيادة مبيعات التجار :حيث تؤدي وسائل الدفع الإلكتروني إلى خلق حافز الإنفاق لدى حاملها فتعطيه شعورا بالمقدرة على الشراء في أي وقت[2] ، خصوصا أن الدفع بالوسائل الحديثة لا يرتب ذات الشعور الناتج عن الدفع بالعملة العادية.

3-استقطاب عملاء جدد[3] :وذلك من خلال الاستفادة من الحملات الدعائية التي يوظفها مصدرو النقود لاسيما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات.

---

[1] نواف عبد اللهأحمد باتوباره، المرجع السابق، ص49 .

[2] طارق محمد حمزة، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائل الناتئة عن استعمالها، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى2011، ص94.

[3] عبد الباسط أبو الوفاء، سوق النقود الالكترونية(الفرص -المخاطر-الآفاق)، مجلة مصر المعاصرة، العدد 471، 2003، ص243.

4-الحماية الإضافية للمال: من خلال إنقاص حجم النقود السائلة لدى التجار ، وتقليل الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متاجرهم، فضلا عن تفادي الأخطاء الواردة في أثناء عملية عد النقود لكون عملياتها آلية بالكامل، وأيضا تقليل مخاطر سرقة النقود.

5-توفير ميزة تنافسية :بالنسبة للتاجر الذي يقبل التعامل بهذه النقود، فإنه يستقطب المستهلكين الذين يتعاملون بها ما يزيد من نسبة الأرباح لديه .ومن ناحية ثانية، فإن قبول التجار التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية لا يؤدي إلى انخفاض أرباحهم، حيث يعتمد أكثرهم إلى إضافة النسبة التي تقتطعها مصدر البطاقة من فواتيرهم على سعر السلعة، وإن كانت القوانين في الكثير من البلدان تمنع ذلك[1].

6-**تتلاءم وسائل الدفع الإلكترونية مع التقنية الحديثة في مجال التسويق** :فعن طريقها يستطيع التاجر التعرف على عملائه، وتحسين مستوى مشترياتهم، والبيع عن طريق شبكة الأنترنت .كما تمكن التاجر من إعداد إحصائيات وافية عن حجم مبيعاته خلال كل فترة وبالتالي تقدير أرباحه وخسائره.

7-**إنقاص مدة مرور المستهلك أمام خزينة الدفع** :فزمن إتمام التبادل باستخدام وسيلة الدفع الإلكترونية يقترب من الصفر، باعتباره لا يستغرق سوى ثوان معدودة، بالإضافة إلى عدم الحاجة إلى إدخال رقم خاص بالمستهلك.

بالنسبة لمصارف العامة في مجال الدفع الإلكتروني

تظهر أهمية وسائل الدفع الإلكترونية بالنسبة للمصارف العاملة في مجال الدفع الإلكتروني من خلال العوامل التالية:

. **الاستغلال المتوازن** : ويقصد به التوازن في نفقات الإصدار والإيرادات المحصلة من استعمال وسائل الدفع الإلكترونية .فاستخدام النقود السائلة يتطلب نفقات متعددة لعدها وحفظها وحمايتها، وكذلك الأمر بالنسبة للشيكات حيث تتحمل البنوك وحدها تكاليف الإصدار والتعامل بها .أما وسائل الدفع الإلكترونية فتحقق وفر كامل من هذه النفقات، فهي تختصر تكاليف الأعمال الورقية المصاحبة لإستصدار الشيكات

[1] نواف عبد اللهأحمد باتوباره ، المرجع السابق، ص196-197.

التقليدية من جهة وتتجنب نفقات العد والحفظ الملازمة للنقود السائلة من جهة ثانية، فضلا عن أنها خدمة يجري تقسيم تكاليف إصدارها واستخدامها بين البنوك والتجار(العمولة) والحائزين(ثمن النقود)، وذلك على خلاف الشيكات التي تصدر وتستعمل مجانا على الرغم مما تمثله من تكلفة تتحملها البنوك.

كما تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية مصدرا لتوليد مدا خيل إضافية أخرى تتمثل في الاستغلال المسبق للأموال التي تمثل قيمة هذه البطاقة من قبل مؤسسة الإصدار . فهي تتحصل على قيمتها مقدما في وقت مسبق، كما تتحصل على عمولة يغطي جزء منها تكاليف الإصدار، والجزء الآخر يغطي جزء منها تكاليف الإصدار، والجزء الأخر يغطي تكاليف إعادة الشحن.

. **الحصول دخل**[1]: وذلك من خلال استيفاء رسوم إصدار البطاقة وتجديدها، وتختلف هذه الرسوم من مصدر إلى آخر، وحينما يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين قد تنخفض تلك الرسوم كثيرا، وربما يكون الإصدار مجانيا، ويكتفي برسوم التجديد وقد يلغي الاثنان معاً، وبالتالي يقفل باب هذه المنفعة .كما تتحصل المؤسسات المصدرة على عائدات ناتجة عن الاستثمارات والأسهم المشغلة في إصدار وسائل الدفع الإلكتروني .

– النسبة المقتطعة من قيمة مشتريات حامل البطاقة

وتختلف هذه النسبة من مصدر إلى آخر ومن بطاقة إلى أخرى، ويمثل هذا الاقتطاع المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للمصدر، ولذلك يحرص المصدرون على التوسع في الإصدار لزيادة حجم التعامل ومن ثم ارتفاع الدخل المتحقق من ذلك الإقتطاع.

– بالإضافة إلى ما سبق، تستفيد المؤسسات المصدرة من التوفير الناتج عن تقليص حجم التداولات اليدوية بالنقود، ومن الحوافز المتأنية من تأمين الخدمات للمستهلكين والتجار، بالإضافة إلى الشعور بالأمان الناتج عن تسجيل الصفقات، وتطوير إدارة النظام لمعلوماتي.

[1] حسن تحاذه الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية،2002، ص195.

– إن المعيار لنجاح أي مُنتج جديد يتمثل في تأمين منافع اجتماعية بما يزيد على التكاليف المتوقعة، لذلك فإن المؤسسات المصدرة ستسعى إلى تغطية تكاليف الإصدار وتحقيق الأرباح في مقابل الخدمات التي تقدمها للمستهلكين والتجار[1].

الفرع الثاني: الأهمية التكنولوجية لوسائل الدفع الإلكتروني[2] .

لاشك أن ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الإستفادة القصوى من منافعها، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار منتجات مصرفية جديدة تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، بما يتواءم مع الإيقاع المسارع للصناعة المصرفية في بداية القرن الحادي والعشرين .و يتوقف مصير الدفع الإلكتروني على مدى تنمية وسلامة وسائل الدفع الإلكترونية، ذلك أن المتعاملين بالأنترنت ما يزالون يفتقدون إلى الثقة في هذه الأداة، سواء من ناحية تقديم المعلومات الخاصة بهم، أو تخوفهم من سرقة أرقام بطاقاتهم واستعمالها من قبل غيرهم[3].

لذلك اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي لتحقيق هدف انخفاض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع البنك، حيث أصبحت لا تتجاوز 40 % من إجمالي العمليات، بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية مثل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية، وهو ما ترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمات المصرفية[4].

إن استخدام التكنولوجيا المتطورة مكن البنوك الكبرى من تعزيز قدراتها التنافسية نتيجة ما أضفته من جودة على المنتجات والخدمات المصرفية.

ولقد تغير التوجه في استخدام التكنولوجيا في الفترة الأخيرة ليضمن تحقيق ملائمة العملاء والعمل على خدمتهم بصورة فعالة من خلال زيادة عدد المنتجات والخدمات المصرفية وأساليب تسليمها .إذ أصبح الاعتقاد

---

[51] طارق محمد حمزة، المرجع نفسه، ص99.

[52] A-Jaffret – Manuel de droit commercial- 22 ème édition par jacques Mestre- LGDJ-Delta- 1995.

[3] منية خليفة، مدخل لتأهيل وعصرنه البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول :عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية واتكالي اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية –ص4.

[4] ناجي معلى، أجهزة الصراف الآلي المضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، سبتمبر 1999 ، عمان، الأردن، ص4.

السائد هو أن خدمة العملاء أصبحت من أهم الوسائل الفعالة لتحقيق التمايز بين البنوك، لذلك أصبح استخدام الوسائل التكنولوجية ضرورة تمليها التغيرات المتسارعة التي تشهدها السوق المصرفية العالمية، وهذا ما انعكس إيجابا على تطور وسائل الدفع الإلكتروني[1].

لقد تزايدت أهمية وسائل الدفع مع بداية التحول إلى عصر المعلوماتية وما أحدثته من تغيير في مجال العمل التجاري .فقد أدى استخدام شبكات الحاسب الآلي إلى ظهور شكل جديد من أشكال المعاملات التجارية أطلق عليه" التجارة الإلكترونية ."وقد استلزم ظهور هذا النمط الجديد من أنماط النشاط التجاري إحداث تطوير مماثل في مجال الخدمات المصرفية لإيجاد وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع الطبيعة الافتراضية أو اللامادية للتجارة الإلكترونية .إن نجاح هذا النوع من المعاملات مرهون بإيجاد وسائل دفع تكفل أقصى درجات الأمان والملائمة من الناحيتين الفنية والقانونية، حيث ينبني عليها ثقة المستهلك، ومن وراء ذلك صرح التجارة الإلكترونية برمته. فالدفع الإلكتروني لا يشكل في ذاته ثورة في مجال الوفاء أو آلياته[2] ، بل هو في حقيقته نتيجة إلزامية للتطور التكنولوجي

المستمر والذي زادت وتيرته خلال السنوات الأخيرة أثر الاتساع الانفجاري لشبكة الانترنت.

إن تطور المعلوماتية حمل في طياته فوائد إضافية، فمثلا الآلية الأساسية لإستخدام بطاقة الائتمان تتم على النحو التالي:

ينظم التاجر فاتورة على نسخ متعددة بواسطة آلة طابعة يعتم د بعدها الزبون إلى التوقيع على واحدة منها وهذه هي التي يتم تداولها في عملية الإيفاء بين التاجر والمورد ومؤسسة الإصدار . إلا أنه بفضل المعلوماتية ووسائلها التي اجتاحت كافة مجالات النشاط الإنساني يمكن اختزال الآلية السابقة مع ما تنطوي عليه من بطء وعدم أمان. حيث تعمد مؤسسة الإصدار إلى إنشاء أجهزة كومبيوتر لدى الموردين التجار المعتمدين من قبلها . وتصدر من جهة أخرى لزبائنها بطاقات ممغنطة مُرمزة تحمل رقما رمزيا.

وبمجرد إدخال هذه البطاقة في الجهاز الخاص بالمورد التاجر، يمكن لهذه الأخيرة معرفة المؤونة المسجلة في حساب الزبون لدى مؤسسة الإصدار .أي بتعبير آخر، تسمح البطاقة الممغنطة بعد إدخالها في جهاز المورد،

[1] فخري مكي، نظم التشغيل الإلكتروني في البنوك ، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة 1990 ، ص 17.
[2] بيار أيميل طوبيا، المرجع السابق، ص 20.

باستطلاع جهاز المعلوماتية الخاص بالمصدر عن مقدار المؤونة المودعة في حسابه[1]. فإذا كانت المؤونة كافية، يحسم مبلغ المشتريات من حساب الزبون حامل البطاقة لتضاف هذه القيمة المحسومة إلى حساب التاجر المورد[2].

وبفضل المعلوماتية أيضا، لم تعد بطاقة الائتمان مقتصرة على لعب دور الإيفاء، بل أصبحت تلعب دورا أهم يتمثل بتمكين الحامل مباشرة من سحب الأموال من الصرافات أو الموزعات الإلكترونية التي تضعها المصارف بتصرف زبائنها، بل أكثر من ذلك إذا كان لها الفضل في ظهور أنواع جديدة من وسائل الدفع الإلكتروني والمتمثلة في البطاقات الذكية [3] والنقود الرقمية ومحافظ النقود الإلكترونية[4].

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الحديثة

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[5] :

1. **يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية** :أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول.

2. **يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية** :وهي قيمة نقدية تنظمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسة للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3. **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعلومات الإلكترونية عن بعد** :حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال المسافات يتبادل المعلومات الإلكترونية، بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

---

[56] JAUFFRET A., Droit commercial, 22ème édition par J. MESTRE, L.G.D.J., 1995. P. 634.

[2] بيار أميل طوبيا، المرجع السابق، ص22.

[3] أكثر مرونة وأكثر أمانا .منشورة على الموقع http://4pcs-solutions.blogspot.com/2012/05/blog-post_21.html.

[4] شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة مصر، 2007، ص12.

[5] مغني سليمة، وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي و الجزائر خاصة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق ، جامعة خميس مليانة، 2014 ، ص27.

4.يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

أ –من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعلومات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.

ب –من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية اي معاملة مالية.

5.يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيك**ات:**

أ. شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب. شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة إلى أنها تنظم الوقت، علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء[1].

المطلب الثالث:وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني

تطورت وسائل الدفع الإلكترونية خاصة من انتشار عملية التجارة الإلكترونية وتطورها على الصعيد العالمي وتتمثل أهم تلك الوسائل في:

الفرع الأول: البطاقات البنكية وأنواعها

إن للبطاقات البنكية عدة تسميات منها البطاقات البلاستيكية، النقود البلاستيكية لأنها تصنع على أساس من المادة البلاستيكية وتحل محل النقود في مختلف الالتزامات، وتسمى كذلك ببطاقة الدفع الإلكترونية وذلك باعتمادها على الأجهزة الإلكترونية في إجراء التسويات المالية ويسميها فريق ثالث ببطاقة المعاملات المالية التي تمكن حاملها من الحصول على النقدية، السلع والخدمات أو أي شيء له قيمة مالية.

[1] عتيقة بالعربي ، تحديث وسائل الدفع المصرفية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ،2011، ص20.

أولا: أطراف البطاقة البنكية: تتكون أطراف البطاقة البنكية غالبا من أربعة أطراف هي:

أ . مصدر البطاقة: وهو الذي يقوم بإصدار البطاقة البنكية وهو بالنسبة لبطاقات الإقراض مقرضا وهو المخول قانونا بإصدار البطاقة لحاملها.

ب . حامل البطاقة: هو في بطاقة الإقراض يسمى مقترضا وهو الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه أو خول باستعمالها وأخذ على نفسه الالتزام، أما مصدر البطاقة الوفاء بكل الواجبات التي تنشأ عن استعمال البطاقة.

ج . التاجر: هو الممول لسلع و الخدمات وهو الذي يبرم عقدا مع مصدر البطاقة بتقديم السلع والخدمات المتوفرة لديه. المطلوبة من قبل العملاء حاملي بطاقة البنك الذي تم الاتفاق معه.

د . البنك الوسيط: قد يزداد أطراف العقد إلى أربعة أطراف مثل البنك الوسيط بين الصدر الرئيسي للبطاقة وحاملها فيصدر هذه البطاقة بحكم الوكالة عنه وقد ينحصر عدد أطراف العقد إلى إثنين كما هو الأمر في البطاقات الخاصة بالمحلات التجارية الكبيرة[1].

ثانيا : أنواع وسائل الدفع الحديثة : توجد أنواع رئيسية من البطاقات البنكية وهي :

1. **البطاقات البنكية (بطاقات الائتمان) Crédit Carte:** وهي بطاقة خاصة تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لعملائها بوصفها خدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو في أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما يمكن **تعريفها** على أنها :بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا، كخدمة مميزة لزبائنها بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر الأجهزة الإلكترونية من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها عوائد تتضمن رسوم أو فوائد وعمولات[2].

1 أبو سليمان عبد الوهاب ، إدارة البنوك ، دار القلم ، سوريا ، 1998 ، ص ص 44-47.

2 فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموسك رشيد،الجزائر، 2013 ، ص 259.

ومن الأمثلة عليها:

أ. **بطاقة CIB**: هي أداة للدفع بين البنوك المحلية تتيح لحاملها السحب طوال أيام الأسبوع وطول اليوم.

وهناك نوعان من بطاقة وهما:

. **بطاقة كلاسيكية CIB**: هي بطاقة سحب يصدرها البنك للموظفين متوسطي الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 39.999 دج .

. **بطاقة الذهبيةCIB**: هي بطاقة يصدرها البنك لكبار المسئولين والموظفين الذين يتجاوز أجرهم 40000 دج.

ب . بطاقة AMEX: هي بطاقة دفع تستخدم في الخارج لتسوية جميع المشتريات وتصدر هذه البطاقات البنكية مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية مثل : ماستر كارد ، وفيزا كارد ، وأمريكان اكسبريس[1].

2. البطاقات الذكية :

البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهيها بحيث تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من بطاقات الاعتماد العادية والمزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة عليه.

وتتميز هذه البطاقات بالعديد من المزايا منها[2] :

إمكانية استخدامها تبعا لرغبة الزبون بوصفها بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم فوري، وسهولة إدارتها مصرفيا، وأمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة فيها، كما أنها تتمتع بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى وهذا من خلال أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الهاتف العادي أو المحمول[3].

[1] محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010 ، ص ص186-187.

[2] خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 136 .

[3] محمد عبد الحسين الطائي، مرجع سبق ذكره، ص187.

3. النقود الإلكترونية: قبل عرض **تعريف** موحد للنقود الإلكترونية، لابد من التأكيد على الحقيقة التالية:يوجد اتجاهان مختلفان حول النقود الإلكترونية هي نفسها وسائل الدفع الإلكترونية، أي أن النقود الإلكترونية هي مرادف لوسائل الدفع الحديثة لذلك هذا الاتجاه يعتبر مثلا الشيك الإلكتروني والكمبيالة الإلكترونية والبطاقة الذكية وغيرها من الأدوات هي أشكال للنقود الإلكترونية، بينما الاتجاه الثاني يعتبر أن النقود الإلكترونية هي احد وسائل الدفع الإلكتروني مثلها مثل الشيك الإلكتروني والتحويل الإلكتروني وغيرها من الوسائل[1] .

***تعريف النقود الإلكترونية :**

النقود الإلكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر[2]. والنقد الإلكتروني له مزايا أي أنه مستقل ومحمول وقابل للتجزئة، ويوصف بأنه مستقل لأنه غير متعلق بأي شبكة أو جهاز تخزين، وبهذا فإن النقد الإلكتروني هو فعلا ليس عملة حرة التقويم، فالنقد الإلكتروني يجب أن يكون قادر على المرور بشفافية عبر الحدود الدولية وأن يحول أوتوماتيكيا إلى عملة دولة المتلقي وإمكانية حمل النقد الإلكتروني، معناه انه يجب أن يكون قابلا للتحويل بين أي طرفين[3].

4. الأوراق التجارية **الإلكترونية:** في **تعريف**ها يمكن أن نقول أن الأوراق التجارية الإلكترونية لا تختلف عن مثيلتها التقليدية سوى أنها تتم معالجتها إلكترونيا وعلى هذا تعرف بأنها محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حق موضوعة مبلغ من النقود، وقابلة للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير وتقوم مقام النقود في الوفاء[4].

ومن أمثلة الأوراق التجارية نذكر:

[1] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص287.

[2] نوري منير، التجارة الالكترونية والتسويق الإلكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014 ، ص253.

[3] طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، 2008 ، مصر، ص108 .

[4] مغني سليمة، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

أ – الشيك **الإلكتروني** :هو عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك. و اسم المستفيد، و اسم من أصدر الشيك وتوقيعه ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة[1].

ب –السند لأمر الإلكتروني :لا يختلف **تعريف** السند لأمر الإلكتروني كورقة تجارية عن السند لأمر التقليدي،سوى في كونه يعالج إلكترونيا، بمعنى يحرر بداية في ورقة ثم يسلم للطرف الثاني وهو المستفيد والذي بدوره يقدمه للبنك الذي يتعامل معه من أجل معالجته بالصورة الإلكترونية[2].

ج. الكمبيالة الإلكترونية :صك معالج إلكترونيا متفق عليه مسبقا وفقا لشكل معين يتضمن أمر من الساحب عن طريق مصرفه إلى بنك المسحوب عليه بدفع مبلغا معين في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع لأمر المستفيد. ويوجد للكمبيالة الإلكترونية نوعان:

. **الكمبيالة الإلكترونية** الورقية :وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقة كأي كمبيالة تقليدية ثم يتم معالجتها إلكترونيا.

. **الكمبيالة الإلكترونية الممغنطة** :وفيها يختفي أي دور للورق وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة[3].

5. بطاقات ضمان الشيكات :

يتعهد البنك بمقتضى هذا النوع من البطاقات لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من البنك وذلك وفق شروط معينة. وتحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه. والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به. في كل شيك يحرره العميل، بحيث أن العميل يحرر شيكا لأحد التجار ويقوم بتدوين رقم بطاقته على الشيك، ويعطي بذلك ضمانا بأن الشيك سوف يصرف في موعده وإن لم يعد هناك رصيد. حيث يضمن للبنك مصدر البطاقة ذلك[4]. كما يقوم المستفيد بتدوين رقم البطاقة على ظهر الشيك

[1] عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر، 2005، ص53.
[2] فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص289.
[3] نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 283.
[74] A.C.Drury. C.W.Ferrié Crédit Cardes, publistier. Lexis Nexis, UK, 1984, p37

إضافة إلى التأكد من صلاحية البطاقة للاستعمال وإذا ما تحققت هذه الشروط الخاصة بتحرير الشيك وفقا للحد الأقصى المسموح به. وكتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه[1].

6. بطاقة الوفاء :

ظهرت هذه البطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينات عندما أصدر بنك (فرانك لين) بطاقة الائتمان الوطنية. ثم أصدرت البنوك لاحقا بطاقة موحدة أطلق عليها ماستر كارد [2]. وتعد بطاقات الخصم نوع من أنواع البطاقات الائتمانية وأداة الوفاء. إذ يشترط على العميل أن يكون رصيده في البنك مساويا في حده الأدنى الذي يريد حامل البطاقة الشراء به لهذا سميت ببطاقة الخصم لأن البنك يستطيع الخصم المباشر من حساب العميل الجاري المفتوح لديه. وقد تطورت العملية إلكترونيا الآن بفضل أجهزة الربط الإلكتروني في نقطة البيع والبنوك. بحيث يقوم التاجر بتمرير البطاقة عبر جهاز إلكتروني بموجبه في نقطة البيع ومن ثم يدخل قيمة العقد. فيحصل اتصال إلكتروني بموجبه تقيد العملية على الحساب البنكي الذي صدرت عنه البطاقة التي تعود لحاملها[3].

7. بطاقة الانترنت :

أصدرت شركتي ماستر كارد وفيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق على الانترنت، ميزتها أنها لا تستخدم في عملية الشراء المباشر، وإنما يقتصر استخدامها في على الشراء والتسوق عبر الانترنت كما أن مبلغها محدد وصغير نسبيا، مما يقلل نسبة المخاطر التي يتحملها صاحبها في حال تم التعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذنه. ويلاحظ أن هناك بعض المواقع على الانترنت تقدم خدمة مشابهة للخدمة التي تقوم بها البطاقة ويسمى ذلك النظام (الحسابات الشخصية مسبوقة الدفع). وفيها يقوم العميل بفتح حساب خاص له على أحد هذه المواقع بمبلغ صغير جدا لا يتعدى خمسة دولارات. وبعد أن يتم تسجيله ضمن عملاء الموقع ويحدد العميل لنفسه اسما للاستخدام وكلمة سر بمنح رقم حساب خاص به من ماستر كارد وتاريخ انتهاء العمل به، وباستخدام كل منهما

---

[1] فياض القضاة، الالتزامات الناجمة عن استعمال بطاقات الائتمان، مجلة الدراسات، المجلد26، العدد02، الأردن، 2004، ص400.

[2] سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة، ورقة عمل عن الدفع الالكتروني، ندوة التجارة الالكترونية، المعهد العالي للعلوم القانونية والقضائية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 10-11جوان2004، ص8.

[3] محمود الكيلاني، بطاقة الائتمان، مجلة البنوك في الأردن، العدد01، المجلد21، جانفي/فيفري، الأردن، 2003، ص37-38.

يستطيع شراء أي سلعة أو خدمة يريدها من أي موقع على الانترنت يقبل العمل ببطاقة ماستر كارد. وقد تم تطوير هذه الخدمة خصيصا للعملاء الذين يرغبون في التعامل ببطاقات الائتمان الخاصة بهم[1].

الفرع الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني

تبنت جل البنوك الجزائرية نظم المعلومات لتسريع تنميتها، وتطوير الصيرفة الإلكتروني في الجزائر، والتي تتطلب توفير بيئة مناسبة للنظام المصرفي من خلال إقامة أنظمة إلكترونية مناسبة واعتماد بطاقة الائتمان، وتطوير شبكة الاتصالات والبريد وفيما يلي أهم أنظمة الصيرفة الإلكترونية.

أولا. المقاصة الإلكترونية :

حيث تقوم العديد من المصارف الآن بالمشاركة في شبكة الكمبيوتر تتولى التداول الإلكتروني للملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية فيما بين المصارف. وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة. ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف. وسيمكن هذا النظام المصارف المحلية من تقديم خدمات أفضل للعملاء حيث يمكنها التسوية الفورية من دفع وتحصيل الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها [2]. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم والمقاصة. وتتمثل إجراءات عملية المقاصة الإلكترونية بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح المستفيد . ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين. ويختلف نموذج التحويل الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري للأكثر من عملية تحويل واحدة. وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات. ولإتمام عملية المقاصة الإلكترونية هناك حالتين:

1. وجود وسيط: يقوم العميل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط الذي يقوم بإرساله إلى دار المقاصة المالية التي ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل. وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل تتم عملية الاقتطاع وتحويلها إلى المستفيد وقت السداد محدد بالنموذج.

[1] محمد الأمين الرومي، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004، ص136-137.

[2] صلاح الدين السيسي، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص140.

2. عدم وجود وسيط: في هذه الحالة يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر وعندها يقوم العميل باعتماد نموذج للدفع بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يقوم بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسله إلى البنك لاقتطاع المبلغ من الحساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر وعندها لا حاجة لتحقق كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يحقق ذلك.

ثانيا. نظام التسوية الإجمالية الفورية (RGTS)[1] :

لقد بادر بنك الجزائر ووزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي لإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور تمثل في نظام تسوية إجمالية فورية.

- نظام التسوية الإجمالية الفورية: هو نظام لتسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي إذ تتم فيه التحويلات بصفة مستمرة وبصفة آنية وبمبالغ إجمالية كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر، يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما. من خلال الحسابات المركزية للبنوك.

ثالثا. نظام المقاصة عن بعد (ATCI):

عرفت عملية عصرنه نظام الدفع نقلة نوعية، إذ تم إنشاء نظام مكمل لنظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام (**ATCI**)[2].

- **نظام (ATCI)**: يختص هذا النظام بمعالجة آلية لوسائل الدفع العام. والصكوك وتحويل واقتطاع، وعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، باستعمال وسائل متطورة مثل : الماسحات الضوئية ، والبرمجيات المختلفة،

[1] رشيد بوعافية، الصرفة الالكترونية والنظام الصرفي الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006/2005، ص173.

*** RGTS** :Real Time Gross Sottement.

[2] ساتيم: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك.

ATCI : Algérie Télé-Compensation Interbancaire.

ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة، وفق المعايير الدولية قصد التحسين النهائي للخدمات البنكية المتقدمة للزبائن.

دخل نظام (**ATCI**) حيز الخدمة باشتراك بنك الجزائر لكل البنوك. اتصالات الجزائر ، بريد الجزائر، شركة ساتيم[1] ، جمعية البنوك ، والمؤسسات المالية مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني، يعتمد نظام (**ATCI**) أيضا على تبادل المعلوماتية للبيانات الرقمية والصور، دخل حيز التنفيذ يوم 15 مايو 2006، في أول يوم للتبادلات كانت معالجة للصكوك ، على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع، فقد عالج النظام 771933 عملية خلال شهر مايو 2006، بما قيمته 51.12 مليار دينار. و 489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة بقيمة 303.17 مليار دينار.

[1] رشيد بوعافية ، مرجع سابق، ص173.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن ظهور أنظمة الدفع الحديثة.

كان لظهور أنظمة الدفع الآلية الأثر البالغ على نمط الحياة الإقتصادية للمجتمعات، حيث تغيرت أساليب المعالجة من معالجة قائمة على القنوات اليدوية إلى المعالجة آلية تلغي العنصر البشري وبالتالي تقلل المخاطر التي قد يتعرض لها النظام. كل هذا ساهم في تطوير عمل النظام البنكي، المالي والاقتصادي. وهنا ما سنتناوله في المبحث التالي.

المطلب الأول: أثر أنظمة الدفع النظام البنكي[1]

كما تم الإشارة سابقا، فإن النظام البنكي لا يقتصر فقط على المؤسسات وإنما يشمل كافة الإجراءات والقوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات،من بين هذه الإجراءات أنظمة ووسائل الدفع وكل الأحكام المتعلقة بها.

تمثل أنظمة الدفع البنية التقنية القائمة على القوانين والتي تسمح للنقود بأداء وظيفتها كوحدة حساب ووسيلة دفع لسداد الديون بصفة نهائية بين الأعوان الاقتصاديين، يتم تداول النقود في النظام البنكي بصفة قانونية من خلال أنظمة الدفع عبر مختلف العمليات (تحويل، اقتطاع وسحب) باستعمال كل أنواع النقود الكتابية (الشيكات، الأوراق التجارية والبطاقات...).

تقوم أنظمة الدفع بالتسيير الفعال لوسائل الدفع وهي بذلك تؤمن النقود في الأطر الرسمية لها وعبر المسار البنكي، وتمنع حدوث تسرب نقدي (تداول النقود خارج القطاع المصرفي) وما يترتب عليه من فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة. حيث أن تداول النقود في القطاع الموازي يكون بقيم تختلف عن القيم التي حددها النظام البنكي لها (البنك المركزي).

ومنه فإن النظام البنكي الفعال هو النظام الذي يقوم بتسيير وسائل الدفع بشكل فعال وتداول النقود في الإطار القانوني لها عن طريق نظام الدفع.

المطلب الثاني: أثر أنظمة الدفع الحديثة النظام المالي

[1] طارق محمد حمزة، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائل الناشئ عن استعمالها، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 ، ص582 .

تعتبر الأنظمة المالية ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي في عالم زاد فيه حجم تدفقات رؤوس الأموال، يتكون النظام المالي لدولة ما من المؤسسات المالية والأسواق المالية والتي ترتبط مع بعضها من خلال أحكام وقواعد تنظم عملها، كل هذه المؤسسات والأسواق تُكوِن الإطار العام لتفعيل العمليات الإقتصادية وتنفيذ السياسات النقدية وتساهم في توجيه الإدخار نحو الاستثمار وبالتالي فإن صلابة النظام المالي ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي، وضعفه قد يحد من فعالية السياسة النقدية ويساهم في نشر الركود الإقتصادي،علاوة على ذلك فإن أهمية الروابط المالية بين الدول قد تساهم في إمكانية انتقال القصور المالي من دولة إلى أخرى.

ومن هنا فإن صلابة النظام المالي لا يؤثر على النظام الإقتصادي للدولة فحسب، بل تتعدى إلى الدول الأخرى التي تربطها بها علاقات اقتصادية .

تقع أنظمة الدفع في قلب المعاملات التي تقوم بها المؤسسات المكونة للنظام المالي، ومنه يمكن القول أن فعالية نظام الدفع المالي تتوقف على توفر نظام دفع فعال يسهل تبادل السلع والخدمات ويسمح بـ :

- تداول وسائل الدفع (نقود معدنية، ورقية، كتابية).
- تحويل العملة.
- تسيير وسائل الدفع.
- القيام بالمقاصة ما بين البنوك.

إن أنظمة الدفع الحديثة التي تساهم في ضمان سرعة المعاملات المالية والتجارية ضمن بيئة نقدية وقانونية مؤمنة تمثل السبب المباشر في زيادة حركة رؤوس الأموال وتخفيض تكاليف انتقالها والمخاطر المتعلقة بذلك، وتعتبر أهم عامل للأداء الجيد للنظام المالي في أي دولة، وللتطبيق الناجح للسياسات النقدية بها علاوة على ذلك، أصبح ارتباط نظم الدفع مع مثيلاتها بالدول الأخرى أمرا ضروريا للنهوض بالدولة ولجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمستثمرين الأجانب، وفي المقابل قد تسمح بانتقال الأزمات بين الدول، لذلك فإن صلابة نظام الدفع يمثل أولوية لاستقرار النظام المالي.

المطلب الثالث: أثر أنظمة الدفع النظام الاقتصادي[1]

الإقتصاديات الحديثة للدول المتقدمة مشروطة بتوفر نظام دفع و تسوية فعال وأمن يضمن كافة متطلبات الأعوان الاقتصاديين، من تحويل أموال وتغطية تكاليف معالجة العمليات في وقت قياسي.

تدخل أنظمة الدفع ضمن الميكانيزمات النقدية باعتبارها تشكل واحدة من أهم التقنيات المتقدمة والفعالة المستخدمة من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي، والسلطات العمومية) لتخفيض الطلب على السيولة وزيادة سرعة دوران النقود تبعا لزيادة حجم العمليات، وبالنظر إلى أهميتها ودورها في الاقتصاد، ودرجة الخطر المالي التي قد تسببها له فإن فشل أو ضعف أنظمة الدفع لبلد ما قد يتسبب في عواقب وخيمة للاقتصاد، حيث أنها تتسبب في فقدان ثقة الجمهور في نظام الدفع وفي نظام البنكي من جهة ومن ثم فقدان الجمهور في النقود بشكل عام (فقدان النقود لخاصية القبول العام).

[1] سعد العبيد، النقود الإلكترونية، مقال منشور على الموقع الالكترونية

المبحث الرابع:مخاطر أنظمة الدفع الحديثة وتقييمها.

لقد أدى انتشار التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة، منها الحاسب الآلي والانترنت، إلى ازدهار التجارة الإلكترونية التي اعتمدت هذه الوسائل إلى حد كبير، مما استتبع ذلك ظهور وسائل دفع في صورتها الإلكتروني؛ هذه الأخيرة تؤدي مهام كبيرة في إطار التجارة الإلكترونية.

إلا أنه يمكن اعتبار هذه التكنولوجيا سلاح ذو حدين فهي إضافة إلى مزاياها أو وظائفها المتعددة، إلا أنه في الجانب الآخر يمكن لمستعمليها أن يصيبوا البيئة الافتراضية بعدة إختلالات جراء تدخلاتهم بتحويلها عن الأهداف المرسومة لها، هذه التدخلات تشكل خطراً على استمرارية هذه الوسائل والثقة المطلوب توافرها لإقناع المستهلكين باستخدامها.

المطلب الأول: مخاطر وجرائم أنظمة الدفع الحديثة[1]

الفرع الأول :مخاطر أنظمة الدفع الحديثة

تتعددة المخاطر التي تهدد مستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني، فيمكن أن تكون من طرف الأشخاص المتدخلين في الصفقات أو من الغير، كما قد تنجم عن طبيعة هذه الوسائل التي يمكن أن تكون عبارة عن خدمات مالية تعتمد التكنولوجيا الحديثة في أداء مهامها، والتي تكون في الكثير من الأحيان في بيئة مفتوحة كالانترنت.

فوسائل الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي يمكن أن تحدث بهدف تحقيق أهداف غير مشروعة، يمكن أن تتعرض أيضا لبعض المخاطر ذات الصفة القانونية، والتي لا بد من التنبه الى أنها يمكن أن تنشأ على الرغم من مراعاة الجوانب التقنية المتعلقة بتنفيذ أنظمة هذه الوسائل، كما تتعرض هذه الأخيرة إلى مخاطر تتعلق بأنظمة الدفع نفسها، وهذه المخاطر ستكون عائقا لا محالة أما تطور وسائل الدفع الإلكترونية إذا لم توجد حلول لها.

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإلكترونية، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال والاقتصاد، مقال منشور على الموقع: www.arriadh.com

وإزاء هذه المخاطر كان لا بد من تقرير المسؤولية بأنواعها على مرتكبيها، فيمكن أن تنتج المسؤولية عن الأطراف المتعاملة بوسائل الدفع الإلكتروني، على أساس أنه تجمع بينهم علاقات تعاقدية، تحدد لكل طرف حقوقه وواجباته ومسؤولياته في حال مخالفة البنود التي التزم بها –كما ذكرنا في الباب الأول من هذه الرسالة، أما إذا قام أحد من الغير بأعمال غير مشروعة ونتج عنها مخاطر تهدد وسائل الدفع الإلكترونية، استوجب تحميله المسؤولية عن أفعاله.

أولا: **وسائل الإخلال باستعمال وسائل الدفع الإلكتروني**

إن وسائل الدفع الإلكترونية وخاصة النقود الإلكترونية، ونظراً لخصائصها المتميزة عن وسائل الدفع التقليدية، قد تثير مجموعة من المخاطر القانونية والاقتصادية والتقنية والأمنية والتي تستدعي ضرورة وضع حزمة من الضوابط القانونية التنظيمية لمثل هذه الظواهر الجديدة. ويعد البعد الأمني، أحد أهم الموضوعات التي تقلق العاملين في القطاع المصرفي والنقدي، وتمثل وسائل الدفع الإلكترونية بصفة عامة والنقود الإلكترونية بصفة خاصة، إحدى الظواهر التي يمكن أن تزيد من حجم المخاطر الأمنية .وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الإلكترونية لإحداث مخاطر أمنية، إلا أن النقود الإلكترونية تتمتع بقدرة أكبر على خلق تلك المخاطر والتي من أمثلتها صعوبة التحقق من صحتها، وعدم الاعتراف بها أو عدم قبولها. والجدير بالذكر أن المخاطر الأمنية لا تتعلق بالمستهلك فقط، وإنما قد تمتد أيضاً إلى التاجر ومصدر هذه النقود[1]. علاوة على المخاطر الأمنية، فمن المتوقع أيضاً أن تثير وسائل الدفع الإلكترونية بعض المخاطر القانونية[2] ، والتي تنبع أساسا من خلال انتهاك القوانين واللّوائح مثل جرائم غسيل الأموال، وإفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية.

من ناحية أخرى، فإن هذه المخاطر قد تتوّلد أيضا عندما تقنن حقوق وإلتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بوسائل الدفع الإلكترونية بطريقة غير دقيقة، كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها التعامل بهذه الوسائل الإلكترونية، ومن المتوّقع أيضا أن يصاحب انتشار الدفع الإلكتروني تزايد في جرائم التهرب الضريبي، حيث سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكّلفة بتحصيل

[1] جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الائتمان الممغنطة(دراسة تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص10.

[2] رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقة الائتمان، دراسة معرفية تحليلية لمكوناتها وأساليب تزييفها وطرائق التعرف عليها، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص108.

الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة الدفع الإلكتروني، نظرا لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الانترنت[1].

ثانيا: المخاطر الأمنية لوسائل الدفع الإلكتروني :

لقد اقترن استخدام الحاسب الآلي بإصدار وسائل دفع الإلكترونية أكثر حداثة، أصبحت تشق طريقها. كبديل عن الوسائل التقليدية في التعاملات المالية، لاسيما الأوراق التجارية التقليدية والنقود الورقية والمعدنية.

وإن كانت هذه الوسائل بمختلف أنواعها قد أصبحت من الأشياء العادية المألوفة لدى المستهلكين في الدول التي تقبل التعامل بها، إلا أنه من الناحية القانونية استخدامها يثير مشاكل عديدة، ولاسيما في نطاق القانون الجزائي. فقد رافق تزايد حجم التعامل بها، نمو مطرد للجرائم المصاحبة لاستخدامها حتى أن بعض المجرمين اتخذ . من تزوير تلك البطاقات أو سرقتها أو استخدامها استخداماً غير المشروع، حرفة له للاستيلاء على مال الغير ، وتتعدد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أداة الدفع الإلكترونية، فقد يعتريها بعض نواحي القصور في أدائها لوظائفه، وقد تتعرض لمخاطر الفقد أو الضياع.

وأخيراً، قد يساء استخدام تلك الأداة إما بمحاولة نسخها وتقليدها، وإما بمحاولة تعديل البيانات المسجلة عليها.

فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة، وذلك بتعطيل وسائل الدفع هذه وأنظمة الاتصال المتعلقة بها، ما يؤدي إلى إلحاق الخسائر بالأطراف المتعلقة بهذه الوسائل.

ثالثا. فقد أداة الدفع الإلكتروني

كغيرها من الأشياء ولكون أداة الدفع هذه في حيازة المستهلك، فقد تتعرض لمخاطر الفقد أو الضياع. وقد يكون ذلك نتيجة لسهو أو إهمال الحامل ودون تدخل الغير، أو بتدخل هذا الأخير ويكون ذلك نتيجة لعملية

[1] أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص273.

السرقة. لذلك فمن الممكن أن يكون فقد أداة الدفع دون تدخل الغير، كما يمكن أن يكون هذا الفقد نتيجة لتدخل هذا الغير.

رابعا: القرصنة الالكترونية

يعتبر الحصول على المكسب المادي هو الدافع الأساسي لارتكاب أي هجوم احتيالي في ميدان وسائل الدفع الإلكترونية، وهذا الأمر يتحقق من خلال خلق وسائل دفع مزيفة مماثلة لتلك الأصلية، وتكون مقبولة من قبل المصدر والأطراف الأخرى المتعاملة بهذه الوسائل .وقد تحصل العملية من خلال تزوير أو احتيال يقوم به حامل البطاقة أو مصدرها، لكن الشائع هو سرقة وسيلة الدفع أو البيانات من قبل الغير، والنجاح في إجراء هذه التبادلات بواسطة هذه الوسائل المزورة مقابل نقود حقيقية، أو أي شكل آخر من أشكال النقود أو الأصول المادية، ومن شأن ذلك إلحاق الخسائر المادية بالمصدرين والأطراف الآخرين.

غير أن الهجمات على أنظمة وسائل الدفع الإلكتروني قد تحدث أيضاً لغايات تخريبية، وذلك عن طريق أعمال تهدف إلى عرقلة هذه الأنظمة والحد من فعاليتها.

وسوف يتم دراسة موضوع القرصنة الإلكترونية من خلال التطرق، لأهم صور تزوير وسائل الدفع الإلكترونية(أ)، ثم التعرف على أهم صور التزوير الكلي(ب)

أ. صور تزوير وسائل الدفع الالكتروني :

لقد أدى الانتشار الواسع لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونى، إلى الاحتراف في إساءة استخدامها والتلاعب فيها، من أجل أخذ أموال الغير بطريق التعسف والاحتيال مما يترتب عنها استخدام هذه الوسائل استخداماً غير مشروع[1] ، ونظراً للتطور الذي حصل في حقل وسائل الدفع الإلكتروني، فقد صاحب هذا التنامي ظهور نمط جديد من الجريمة ونسل جديد من المجرمين وصاحب انتشارها الواسع مجموعة من التحولات على جرائم التزييف والتزوير سواء في الأساليب و الطرق أو في المحتوى والمضمون. ويمكن تصور وقوع التزوير في هذا

[1] محمود أحمد طه، الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص285.

النوع من البطاقة باستعمال إحدى طرق التزوير المادي أو المعنوي، والمعروف أن طرق التزوير المادي تتمثل في الإضافة والحذف والاصطناع لألفاظ أو أرقام أو إمضاءات أو أختام أو بصمات.

كما يعد وضع صورة شخصية لغير صاحب البطاقة عليها من طرق التزوير، وهذه الإضافات والتحولات التي يمكن تصورها هي:

1. من الجرائم الورقية إلى الجرائم البلاستيكية :بفعل الزيادة في استخدام بطاقات الدفع فإن العالم يتحول من الجرائم التي يستخدم فيها الورق كوسيط وأداة للجريمة إلى الجرائم البلاستيكية.

2. من المكونات المادية إلى المكونات المعلوماتية :إن المكونات المادية لبطاقات الدفع هي مكونات معلوماتية وإلكترونية[1]، مثل الشريط الممغنط والمعلومات الموجودة على الرقاقة الموجودة في البطاقة الذكية أو في القرص الصلب للكومبيوتر الشخصي للعميل، والتي تمثل محفظته الإلكترونية، وكذا الحروف المقروءة بصرياً وغيرها من علامات الضمان.

3. من التزوير والاحتيال المحلي إلى التزوير والاحتيال عالمي التأثير :إن تقليد وقرصنة وسائل الدفع يمثل تهديداً مباشراً وفورياً وسريعاً للاقتصاد العالمي والمحلي وحقوق الأفراد بغض النظر عن موقعهم في العالم[2].ويمكن أن يمس التزوير على بطاقات الدفع الإلكتروني بشكل كلي أو يمكن أن يمس التزوير جزء من البطاقة أو يمكن أن يمس التزوير الإشعارات والمستندات الخاصة بوسائل الدفع الإلكتروني .

ب . صور التزوير الكلي:

ويتم ذلك عن طريق عمل وسيلة دفع إلكترونية من بطاقة دفع بالكامل، تبدأ بتقليد الطباعة والنقوش والرسوم على البلاستيك، ثم تغليف البطاقة ولصق الهول وجرام ولصق الشريط الممغنط وشريط التوقيع ثم اصطناع الشريط الممغنط إما بالنسخ أو بالتشفير،ثم عمل الطباعة البارزة عن طريق إنشائها بمعلومات جرى الحصول عليها.

[1] رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقات الائتمان، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة 1، 1995، ص 82 - 85.

[2] إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص103-105.

بطريقة غير مشروعة، ثم تداول البطاقة واستخدامها في عمليات الشراء، وإذ توفر للمزور الرقم السري المتوافق مع بطاقة ما، فإنه يمكن عمل بطاقة بلاستيكية خالية من أي بيانات ويوضع عليها شريط ممغنط بتشفير أو استنساخ بيانات صاحب البطاقة وعمل نسخ عديدة منها، ثم يجري استخدام البطاقة للحصول على أموال من أجهزة الصراف الآلي.

وبالنسبة للبطاقات الذكية التي تحمل وحدات إلكترونية يمكن كذلك نسخ المفاتيح التشفيرية ، وكذا الأرصدة المخزنة في البطاقة والمعلومات والبيانات الخاصة بها .وتنطوي عملية نسخ البطاقة الذكية الخاصة بالمستهلك أو التاجر، على عدد من الخطوات المعقدة التي تقتضي وجود موارد مالية كبيرة، بالإضافة إلى أشخاص على درجة عالية من الخبرة والكفاءة في هذا المجال .فمن يقوم بعملية النسخ، عليه أن يحصل على بطاقة تتمتع بذات مواصفات البطاقة الأصلية من حيث نوع الرقاقة المغروسة فيها، النظام التشغيلي، البرمجيات التطبيقية والبيانات .كما أن المعتدي، قد يعيد بناء النظام التشغيلي والبرمجيات التطبيقية من خلال إعادة استخدام بطاقات منتهية الصلاحية أو نفذ منها الرصيد[1].

وهناك صورة أخرى للتزوير الكلي، عن طريق سرقة بطاقات كاملة التجهيز المادي من الشركات المنتجة أو من البنوك بواسطة شركاء بداخل الشركات أو البنوك، ثم بيعها ثم تزويرها بالطريقة سابقة الذكر ومن الظواهر الدالة : على التزوير الكلي للبطاقة.

ـ اختلاف مواصفات شكل وحجم البيانات المطبوعة طباعة بارزة بالبطاقة المصطنعة عند مقارنتها بنظيرتها الصحيحة.

ـ عدم دقة لصق الشريط الممغنط وشريط التوقيع يظهر البطاقة حيث من الممكن نزعها بسهولة بواسطة أظفر الأصابع.

ـ الميل إلى إهمال طلاء الرؤوس البارزة للطباعة النافرة.

ـ خلو البطاقة المصطنعة من التأمينات غير المرئية والسرية المميزة لنظيرتها الصحيحة .

[1] بيار أيميل طوبيا، بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحدث قرارات النقض الصادرة عن محكمة التمييز الفرنسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2000، ص29.

ـ إمكانية عدم التطابق بين البيانات المشفرة على الشريط الممغنط وبين البيانات المقروءة بصرياً والمطبوعة طباعة نافرة.

ـ إهمال العلامات الترابطية المميزة لإصدار البطاقة الصحيحة أو الفشل في تقليدها بمواصفاتها المميزة .

ـ عند فحص البطاقة أحياناً وما عليها من نقوش وكتابات ...الخ، يلاحظ خلوها مما تتسم به نظيرتها الصحيحة من دقة ووضوح انتظام وتنسيق ويشوبها التقاطعات والتشوهات الطباعية.

ـ خلو البطاقة المصطنعة من الخواص المميزة للطباعة المجهرية نتيجة للنقص في الإمكانيات في آلات التصوير التجارية التي يستخدمها المزورون.

الفرع الثاني: جرائم أنظمة الدفع الحديثة

قد كان لظهور وسائل الدفع الحديثة عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **انتحال شخصية الفرد** :تتم عندما يستغل اللصوص بيانات(كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الإجتماعي لشخص ما على الشبكة الإلكترونية(شبكة الأنترنت)أسوء استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لإستخراج البطاقات البنكية عبر الأنترنيت غالبا من خلال الهيئات التي تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشركات[1].

2. جرائم السطو أرقام البطاقات[2] :أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الأنترنيت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الإبتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم استخدامها.

3. غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية :غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، وهي عملية يلجأ إليها تجار ومهربو المخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو

[1] الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت والحاسوب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004 ، ص42 .

[2] سماح شعبور، مصباح م ا ربطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الج ا زئر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة العربي– تبسه – 2016، ص 44.

وكأنه تحقق مصدر مشروع، يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية المسحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دولة أخرى وهي أموال أصلها غير مشروع، كذلك تعتبر الأنترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخدام وأيسر في التعامل مع المصارف وذلك بالضغط على المفتاح يفتح له آفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم[1].

4- السلب بالقوة الإلكترونية :حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها، وذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية[2].

المطلب الثاني: تقييم وسائل الدفع الحديثة

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، إلا أنه هناك عوائق تحد من نجاح هذه الوسائل وسنفصل في هذا المبحث العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة وإعطاء تقييم لها.

. العوامل المساعدة نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة :

هناك عدة عوامل ساعدت في انتشار ونجاح وسائل الدفع الحديثة نذكر منها:

1. ظهور البنوك الإلكترونية والخدمة المصرفية الجيدة:

ففي ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلت أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وحيث ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية.

[1] عبد المطلب عبد الحليم، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص261 .

[2] سماح شعبور، مصباح م ا ربطي، مرجع سبق ذكره، ص45 .

ولأن البنوك الإلكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة مرتفعة فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير.

وبما أن البنوك الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الأنترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل[1].

2. الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت :

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية، بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرف فيها كالتوقيع الإلكتروني والتشفير والتأمين.

أ . التوقيع **الإلكتروني** :وهو شهادة رقمية تحتوي بصمة إلكترونية للشخص الموقع.

ب . **تشفير البيانات** :أي استبدال شكلها من خلال تحويلها إلى رموز وإشارات تمنع الغير من معرفتها أو تعديلها وهذه الخاصية تمنع من اختراق هذه الأدوات أو استعمالها من طرف أفراد آخرين.

ج . **التأمين** :أي إمكانية تأمين هذه الوسائل من خلال نظم التأمين عبر شبكة الأنترنت[2].

3. ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الحديثة، ظهور منظمات

ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقة البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكترونية يمكن تقسيمها كما يلي:

أ – المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:

[1] نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص231 .

[2] سعداوي خديجة، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المسيلة ، 2015، ص75.

المنظمات المالية لا تعتبر مؤسسات مالية، وإنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك وأشهر هذه المنظمات فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية.

ب – المؤسسات المالية العالمية:

وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح ترخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها :**أمريكان إكسبريس، الدينرز كليب** فهذه المنظمات والمؤسسات بفعل المنافسة بينهما ساهمت وبشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، خاصة منها البطاقة بمختلف أنواعها وذلك بنشر فروعها عبر مختلف أرجاء العالم بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الإلكترونية وإرساء الثقة في استعمالها[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية .

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني يترجم المزايا على العملاء، فلهذه الأنظمة ايجابيات وخصائص تميزها عن الوسائل التقليدية وتجعل البعض يفضلها عنها، هذا لا يعني أنها لا تخلو من العيوب وهناك عدة عوامل أدت إلى نجاح وانتشار وسائل الدفع الإلكترونية.

الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة مزايا والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

-1**البطاقات البنكية** :للبطاقات البنكية مزايا عديدة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللمجتمع وسوف نعرض هذه المزايا كما يلي:

أ –بالنسبة لحاملها :توفر بطاقة الائتمان العديد من المزايا التي تمنحها لحاملها ومن أهمها[2]:

. ما توفره من سهولة ويسر استخدامها.

[1] عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005،ص66-67.

[2] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص98.

. توفر حد كبير من الأمان إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية.

. استعمالها يحد من التعامل بالفواتير والإيصالات المختلفة.

. تمنح حاملها ائتمانا لفترة من الزمن ومخاطر سرقتها تقل عن النقود الورقية.

. السماح لحاملها من الاقتراض لأجل سواء كان البنك أم من الشركة المصدرة.

.كذلك يتمتع حاملها بفترة ائتمان مجاني يتراوح ما بين 25 و 55 يوم وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود وما يتبع ذلك من راحته ومن أخطارها ومتابعتها [1] .

ب – بالنسبة لمصدر البطاقة :يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها:

. الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة، ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة[2].

. إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه ترجع عليه كالوديعة[3].

ج – بالنسبة للتاجر :يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة إلى أن استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار[4] .

د – بالنسبة للإقتصاد :من البديهي أن نقول البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها وأصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات أقسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الثانية،2001 ،ص 20.
[2] جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره، ص99 .
[3] محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد الرابع، 2001 ، ص68.
[4] جلال عايد الشورة ، مرجع سبق ذكره، ص400.

طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الإئتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية[1] .

2 – البطاقات الذكية :تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة أهمها[2]:

أ –القدرة العالية تخزين المعلومات:تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء ما بين(03-16) من المعلومات والقدرة وعلى معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الانخفاض المتواصل في تكلفتها كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيل العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات.

ب – تعدد مجالات الاستخدام :أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك، واستخدامها لسداد أجرة النقل وتغيير مواعيد السفر، وتستعمل كجواز سفر بالهوية، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الأنترنت.

ج – استخدام البطاقة الذكية كمحفظة إلكترونية :يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الإلكترونية

وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد بها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية على ما يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق إيرادات استعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت بها سنة 1993 حوالي 8.1 تريليون.

د – السرية والأمان :استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات.

[1] عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان ا ولعمليات المصرفية الالكترونية– الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، لبنان، الجزء الأول، 2002، ص12 .

[2] زهير زواش، مرجع سبق ذكره، ص10

3. النقود الإلكترونية :للنقود الإلكترونية عدة مزايا أهمها[1]:

أ. تكلفة تداولها زهيدة :تحويل النقود الإلكترونية أي الرقمية عبر الأنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

ب – لا تخضع للحدود :يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان آخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لإعتمادها على الأنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية.

ج – بسيطة وسهلة الاستخدام :تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الإستمارات وإجراء الإستعلامات البنكية عبر الهاتف.

4. الشيكات الإلكترونية :هناك عدة مزايا للشيكات الإلكترونية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ. يوفر التعامل بالشيكات حوالي % 10 من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الإئتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.

ب – تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية وبطريقة آمنة عبر البريد الإلكتروني.

ج – تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 10 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

5. المحافظ الإلكترونية :وتتميز المحفظة الإلكترونية في أنها[2]:

أ – سهولة الاستعمال(تقليص الحاجة لنقل القطع النقدية الصغيرة).

ب – تقليص خطر السرقة(في حالة احتواء المحفظة الإلكترونية على رمز سري).

---

[1] إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات؛ الجامعية، الجزائر2000، ص75.

[2] طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية،؛ الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،2008، ص 115.

ج – إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي.

د – سهولة الدفع من خلال عدة عملات(في حالة المحفظة الإلكترونية متعددة العملات الصعبة).

الفرع الثاني: :عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

تتمثل عيوب وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي[1] :

1 . بالنسبة لحامله:من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الإقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية وان كانت الفائدة مرتفعة، إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الإئتمان ومخاطرها كما قد يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق استخدام بطاقة الإئتمان مما يجعل الأسرة تحت وطأة هذه الديون الكبيرة وبالتالي فعلى حامل البطاقة الإلتزام لسداد ما تم شرائه عن طريق استخدام هذه البطاقة حتى لو سرقت منه.

2 . بالنسبة للتاجر: يحقق التاجر الذي يقبل بالبطاقات حدا كبيرا من الأمان وحماية قوية للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات وفي الوقت نفسه لا يملك البنك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد، بالإضافة إلى أن استخدام بطاقات الإئتمان، قد ينشط التجارة ويعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التاجر وذلك لأن حامل البطاقة لا يشعر بما أنفقه من خلال البطاقة على عكس ما قد يشعر به عندما

يشتري السلع بالنقود الورقية، كما أن هذه الطريقة قد وفرت ميزة كبيرة لتجار التجزئة وتحميه من السرقات التي تحدث أحيانا من قبل موظفي المحاسبة لديهم.

3 . بالنسبة لمصدرها: تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقة فيما يلي:

. ازدياد عدد حاملي بطاقات الإئتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

[1] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2000، ص ص98-112.

. عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والإقتراض على بطاقات الإئتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.

. في حالة ضياع البطاقة، أو سرقتها، أو الإحتيال، أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات.

المبحث الخامس: الدراسات السابقة حول أنظمة الدفع الحديثة.

بالنسبة لموضوع دراستنا فإنه موضوع حديث الدراسة ويوجد فيه العديد من المراجع والدراسات التي تسهل علينا عملية البحث ومن بين هذه الدراسات مذكرات تخرج التي قامت بدراس ات سطحية ومعمقة لأنظمة الدفع الحديثة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتطرق إلى بعض الدراسات التي كان لها علاقة مع أنظمة الدفع الحديثة.

. الدراسة الأولى: معزي صونية "وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي "رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم اقتصادية السنة الجامعية 2010/2009 : استهدفت هده الدراسة وسائل الدفع الدولية على المتعامل حينما يلجأ إلى استعمال خدمات الدفع البنكية الدولية فإنما يقصد العهد لهذا المصرف بتسيير كل ما يتعلق بالرابطة التجارية الدولية التي بينه وبين المتعاقد الأجنبي مما يجعلها رابطة ذهنية أكثر منها مادية وركزت هذه الدراسة في المقام الأول بضرورة الإستجابة لتوقعات زبائنها سواء كانوا مستهلكين أو شركات خاصة وأن تسيير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف عملائها هو إختصاص احتكاري للبنوك.

. الدراسة الثانية: معمري حسام " دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الاقتصادية " مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية السنة الجامعية 2014/2013 : ركزت هذه الدراسة على أنظمة الدفع المتداولة بصفة عامة والتعرف على نظام المقاصة بصفة خاصة ومدى تطبيقه في البنوك الجزائرية وأيضا قامت هذه الدراسة بمعالجة الشيكات بين البنوك بنظام المقاصة.

. الدراسة الثالثة: سماحي أحلام جناي نجاة " وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع التحديات " مذكرة ماستر جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية السنة الجامعية2017/2016 :

. اهتمت هذه الدراسة بإبراز أهمية استعمال وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

. تقييم وسائل الدفع الحديث.

. معرفة أهم العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة.

. الوقوف على أنواع وسائل الدفع الحديثة.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

بعد التطرق إلى الدراسات السابقة في مجال أنظمة الدفع الحديثة الآن سنحاول التطرق إلى تقييم عام لهذه الدراسات :

. الدراسة الأولى: بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع وسائل الدفع الدولية إلا أن الدراسة المبدئية أجريت في البنك الخارجي الجزائري ما أدى لمحاولة إسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة مصرفية بمتغيرات الدراسة إضافتا إلى أن دراسة قامت بها الآليات التي توفرها البنوك لعملائها لدفع ثمن صفقات الإستيراد والتصدير بينما في هذهالدراسة سيتم فيها دراسة أنظمة الدفع الحديثة في البنوك.

. الدراسة الثانية : بالرغم من أن هذه الدراسة تطرقت إلى أنظمة الدفع الحديثة إلى أنها أهملت جوانب عديدة منها ، وكان تركيزها الأكبر على نظام المقاصة فقط الذي تم التطرق إليه وشرحه بكل دقة وتفصيل.

. الدراسة الثالثة : بالرغم من أن هذه الدراسة كان لها إلمام عام نوعا ما لتطرقها لأوجه ونقاط عديدة تتعلق بأنظمة الدفع الحديثة إلا أنه كان من بين نتائج هذه الدراسة (البطاقة البنكية) والتي هي وسيلة من وسائل الدفع الحديثة ولم تلقى نجاح.

خلاصة الفصل:

. ومنه نستخلص أن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون .

.كانت البنوك تستخدم وسائل دفع متعددة كالسفتجة التي تعتبر عنصر أساسي في التجارة ، والسند الآمر والشيكات التي تعتبر من أهم هذه الوسائل نظرا للإستعمال الأكبر لها، لكن الوتيرة السريعة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشفت عن نقائص لهذه الوسائل. ولعل أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، فأصبحت هذه الوسائل التقليدية بمثابة عبئ على البنوك لإعتمادها بدرجة كبيرة على الاستخدام الورقي والبشري واستنزافها للوقت.

. ومن جهة أخرى فإن التطور التكنولوجي وظهور شبكة الأنترنت جاءت بالحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز التطور وسائل إلكترونية بديلة عن تلك التقليدية ، حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها و التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لذلك .

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد)

مقدمة الفصل :

مع التطورات التكنولوجية والعلمية التي تشهدها الساحة المصرفية، وما ترتب عليها من استخدام واسع للأدوات والقنوات المصرفية الحديثة في البلدان المتقدمة ، إضافة إلى أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير وتنظيم اقتصاديات دول العالم وذلك لاستخدامها في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية، كل ذلك جعل من الضروري على البلدان النامية ومنها الجزائر أن تعمل وبشكل جاد للتحول نحو الص يرفة الإلكترونية وذلك بالعمل على تبني وتحديث أنظمة إلكترونية متكاملة ومتنوعة للدفع . ويمكن استخدامها في أي وقت وفي أي مكان في العالم وقد كان بنك القرض الشعبي الجزائري من السباقين لتطوير خدماته ومواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية.

المبحث الأول:لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد432).

نقوم في هذا المبحث بتقديم لمحة بسيطة عن بنك القرض الشعبي الجزائري والذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الإلكترونية ،كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات البنكية الدولية، منذ سنة 1989 ، ويتواجد مقر هذا البنك في شارع الاستقلال ثنية الحد ولاية تيسمسيلت وشعاره "البنك في الإصغاء إليكم" الملحق رقم 2 .

المطلب الأول: ماهية البنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد432).

بدأ نشاط النقد الآلي في القرض الشعبي الجزائري سنة 1989 ، من خلال الانخراط في شبكة VISA الدولية كعضو أساسي مصدر وقابل للتعامل بهذه البطاقات ، بعد ذلك وفي سنة 1990 انخرط هذا البنك في شبكة MASTERCARD كقابل فقط للتعامل بهذه البطاقات دون إصدارها ، وقد وصل اليوم إلى إصدار بطاقات VISA الدولية ، والجدير بالذكر أن القرض الشعبي الجزائري أول بنك طرح في السوق الداخلي بطاقة السحب وذلك سنة 1989 من خلال أجهزة الصراف الآلي المنتشرة عبر التراب الوطني ، بالإضافة إلى البطاقة البنكية المشتركة CIB الذهبية والكلاسيكية في سنة 2006.

الفرع الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA (ثنية الحد 432)[1]

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري سنة 1995 ، وهي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بالشلف، تحتل الوكالة موقعا استراتيجيا وسط المدينة ب شارع الاستقلال بلدية ثنية الحد ، وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم ، تتوفر الوكالة على 4 حواسب متصلة بنظام معلوماتي يعالج المعلومات بسرعة، وتم تحديثه مؤخرا ،كما تتوفر على حاسبتين للأوراق النقدية وكاشفة للأوراق المزورة مما يؤدي إلى تقليل وقت انتظار العميل ،كما توظف الوكالة 19 موظف يتوزعون بين إطارات وأعوان تحكيم وأعوان تنفيذ.

إن القرض الشعبي الجزائري هو ثاني بنك جزائري ظهر بعد الاستقلال بموجب المرسوم رقم 66-36 الصادر في 29 ديسمبر 1966 انطلاقا من شبكات موروثة عن:

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الدفع في البنك يوم 2019/04/09 على الساعة 09:00.

بنوك شعبية :

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة BPCIC .
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران BPCIO .
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابه BPCIAN .
- البنك الجهوي للقرض الشعبي للجزائر العاصمة BICIA
- شركة مرسيليا للإقراض SMC.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك CFCB.
- البنك الجزائري المصري.

وكانت مهامه عند إنشائه تتمثل في تمويل النشاطات الحرفية والفندقية والسياحية والصيد والنشاطات المتعلقة به.والتعاونيات الإنتاجية غير الحرفية.

وفي سنة 1985 ساهم في إنشاء بنك التنمية المحلية وفي 14 أفريل 1990 تحصل بنك القرض الشعبي الجزائري على اعتماده بعد أن استوفى كل الشروط التي أقرها قانون النقد والقرض.ليصبح بذلك ثاني بنك شعبي يحصل على اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض، ولقد تطور رأسماله من 1966 إلى 2008 كما يلي :

في سنة 1966 ← 0.015 مليار دج.

في سنة 1983 ← 0.8 مليار دج.

في سنة 1991 ← 5.6 مليار دج.

في سنة 1996 ← 13.6 مليار دج.

في سنة 2001 ← 21.6 مليار دج.

في سنة 2005 ← 31.4 مليار دج.

في سنة 2008 ← 39.2 مليار دج.

لقد عرف بنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1999 استمرار تطبيق الخطة التنظيمية للبنك والتي تشتمل على وضع تصميم تنظيمي لشبكة استغلال تتكون من 15 إلى 17 مجموعة استغلال لتسيير 119 وكالة يؤطرها 4209 موظف منهم 1287 إطار.

الفرع الثاني: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري (ثنية الحد 432)[1]

من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى للوصول إليها، يقوم بمجموعة من المهام أهمها:

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية.
- مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات مصرفية، والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية وفقا للقوانين المعمول بها.
- توفير وتطوير شبكات جديدة ووضع وسائل حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية.
- دراسة السوق المصرفية وتجزئتها إلى حسب سلوك واحتياجات ورغبات الزبائن.
- العمل على زيادة وتنمية الموارد بأقل التكاليف في ظل الإمكانيات المالية والنقدية المتاحة.
- تحسين العلاقات مع الزبائن خاصة من خلال اللباقة، وحسن المعاملة من طرف موظفي البنك لهم.
- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الدفع في البنك يوم 2019/04/09 على الساعة 03:00.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري[1].

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لـ CPA ثنية الحد حسب المصالح و الأقسام كما يلي:

الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي للوكالة CPA ثنية الحد 432.

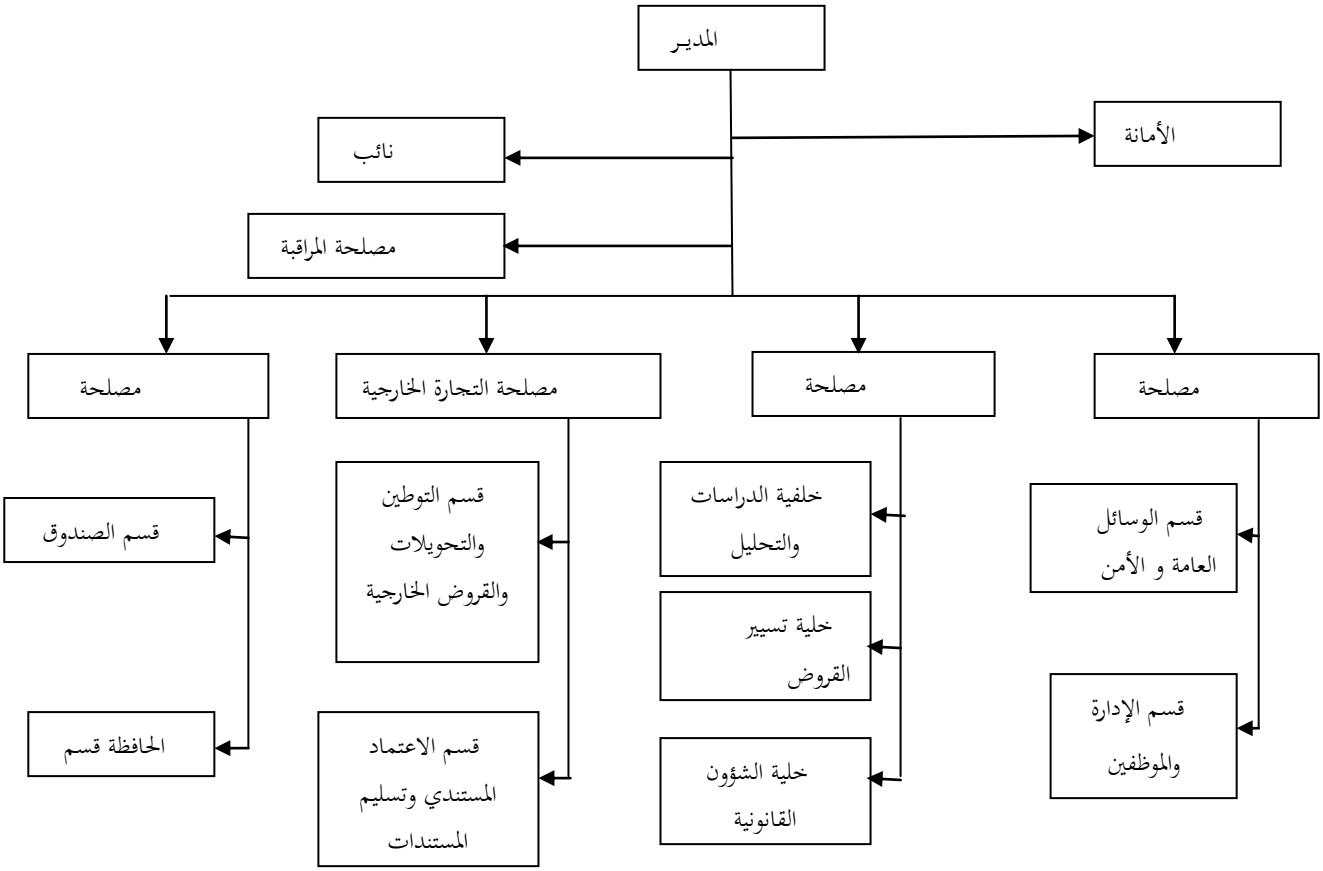

المصدر: مصلحة القروض بوكالة cpa ثنية الحد 432 .

[1] مصلحة القروض بوكالة cpa ثنية الحد432.

المطلب الثالث: مهام كل مصلحة في الوكالة.

وتتمثل مهام كل مصلحة فيما يلي :

1. **مصلحة الصندوق** : وتتمثل مهامها في :

- استقبال الزبائن.

- معالجة العمليات المصرفية بالدينار وبالعملة الصعبة.

- معالجة عمليات النقد الإلكتروني (البطاقات).

- وفي هذا الإطار تقوم مصلحة الصندوق بالعمليات التالية:

- فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق.

- تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات والقيام بتسليم هذه الدفاتر.

- معالجة عمليات الإيداع (سندات الصندوق ودفاتر الادخار).

- معالجة عمليات تسليم الشيكات و الأوراق التجارية والمقاصة وتحصيل الشيكات.

- متابعة ومعالجة الشيكات غير المدفوعة (الشيكات بدون رصيد).

- القيام بعمليات التحويلات وتسديد الشيكات.

- التسيير الحسن للخزينة.

- انجاز الإحصائيات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها هذه المصلحة.

- القيام بكراء وتسديد الخزائن الحديدية للزبائن.

2. مصلحة القروض: ووظيفتها:

دراسة ملفات القروض، متابعة القروض الممنوحة، وتحصيل الديون.

وفي هذا الإطار تقوم مصلحة القروض بالعمليات التالية حسب مختلف المجالات:

أ -**في مجال دراسة وتحليل طلبات الزبائن القروض :**

- استقبال طلبات الزبائن، ثم دراسة الملف وتحليل الأخطار.
- متابعة ملفات القرض.
- متابعة تطور نشاط المؤسسات الطالبة للقرض.

ب ـ في مجال تسيير القرض :

- انجاز رخصة القرض.
- تلقي الضمانات .
- إمضاء اتفاقية القرض.
- وضع القروض تحت تصرف طالب القرض.
- تسليم الكفالة و الضمانات الاحتياطية.
- انجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة.

ج– في مجال الشؤون القانونية والمنازعات :

- مراقبة مدى صحة الضمانات الملقاة من الزبائن، وإرسالها إلى مجموعة الاستغلال من أجل التأكد منها و الاحتفاظ بها إلى غاية تحصيل القرض.
- متابعة الديون غير المدفوعة والملفات في مجال المنازعات.
- القيام بالإجراءات اللازمة من أجل تحصيل الديون.
- مراقبة الملف الإداري الخاص بفتح الحسابات الجارية للمؤسسات.

3.**مصلحة التجارة الخارجية:** و وظيفتها:

– القيام بالعمليات المتعلقة بالتوطين.

– تسيير القروض الخارجية و الاعتمادات المستندة والتسليمات المستندة و التحويلات.

– متابعة مختلف الضمانات الممنوحة من طرف البنك.

وفي هذا الإطار تقوم مصلحة التجارة الخارجية بالعمليات التالية :

- معالجة عملية التوطين (استيراد وتصدير).
- تسيير الصفقات الخاصة بعمليات التوطين.
- متابعة الضمانات الممنوحة من الخارج.
- المعالجة المحاسبية لعمليات الاعتماد المستندة، التسليمات المستندة، التحويلات وقروض المورد وقروض المشتري.
- إرسال إحصائيات للبنك الجزائري في المواعيد المحددة قانونيا.
- تحصيل الشيكات (شيكات السفر).
- انجاز إحصائيات متعلقة بنشاط المصلحة وإرسالها إلى الهيئة المشرفة.
- إعطاء معلومات للزبائن فيما يخص عمليات التجارة الخارجية.

4- **مصلحة الإدارة:** ووظيفتها تسيير الموارد البشرية والمالية للوكالة وحماية الممتلكات و الأشخاص

وفي هذا الإطار تقوم مصلحة الإدارة بالعمليات التالية:

- تسيير الموارد البشرية.
- انجاز ومتابعة برامج تكوينية للموظفين.
- انجاز ميزانية الوكالة بمساهمة المصالح المختلفة الأخرى.
- متابعة انجاز الميزانية .
- دفع الضرائب الخاصة بالوكالة.
- صيانة وتسيير البنايات والعتاد.
- المراقبة والاحتفاظ الأمثل للأرشيف.
- السهر على أمن الوكالة وتحسين ظروف العمل والقيام باكتتاب اتفاقية تأمين الوكالة.
- انجاز إحصائيات وإرسالها إلى الهيئة المشرفة.

1. **مصلحة المراقبة:** ووظيفتها:

- مراقبة الحسابات ومعالجة كل الأخطاء المحاسبية الملاحظة أثناء إنجاز الحسابات.
- إنجاز اليومية المحاسبية للوكالة وإرسالها إلى الهيئة المشرفة.

المبحث الثاني: طبيعة نشاط القرض الشعبي الجزائري (وكالة ثنية الحد 432)

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أول بنك أدخل العمل بنظام البطاقة البنكية الجزائرية، سنة 1989 كما أنه أول بنك يتعاقد مع المنظمات الدولية الراعية لإصدار البطاقات الفيزا والماستر كارد.

المطلب الأول: بطاقات السحب والدفع لبنك القرض الشعبي الجزائري(وكالة ثنية الحد 432)[1]

وفي إطار تحديث نظام الدفع ، وفر القرض الشعبي الجزائري بطاقتين واحدة عادية و الأخرى ذهبية بالإشتراك مع منظمة فيزا العالمية ، كلتا البطاقتين تتضمن شعار منظمة فيزا وشعار البنك المصدر كما تحتوي شريطا مغناطيسيا وشريحة لعمليات السحب كما تحتوي أيضا على إسم العميل ومدة الصلاحية .

علما أن هاته البطاقات الدولية قليلة الإستعمال والطلب عليها يكاد ينعدم ، حيث أنه مثلا في بنك القرض الشعبي الجزائري في وكالة ثنية الحد رقم 432 على وجه الخصوص لا تتجاوز 200 بطاقة .

يطرح بنك القرض الشعبي الجزائري 3 أنواع من البطاقات وهي:

الفرع الأول: البطاقات الوطنية

يبلغ عددها 1078 ولكن يستعمل منها 438 بطاقة فقط .

- **بطاقة CIB CLASSIQUE** : هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن.
- **بطاقة CIB GOLD** : هي أيضا يقدمها البنك إلى زبائنه ويتم اختيارها وفقا لشروط محددة،وبالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقة توفر خدمة إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا.

توفر خاصية SMS أي تلقي رصيد الحساب الجاري عبر الرسائل القصيرة عند السحب في الهاتف النقال حيث عند القيام بعملية السحب تصل رسالة إلى النقال تخبرك بالعملية والمبلغ المسحوب.

حيث تسمح هذه البطاقة للزبون بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل بها.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الدفع في البنك يوم 2019/04/15 على الساعة 10:00.

مثلا: متجر 13 بمستغانم ويتم التعامل بها فقط في التراب الوطني حيث تسمح هذه البطاقة لحاملها القيام بعدة عمليات سحب من خلال جهاز الصراف الآلي داخل القطر الوطني على مستوى البنوك المنخرطة في الشبكة النقدية مابين البنوك RMI والمتمثلة في BDL، BNA، BEA، PTT ، CPA، BADR، CNEP والسحب يتم في حدود المبلغ المسموح به أسبوعيا إذا كان السحب من أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ CPA أما إذا كان من أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنوك أخرى ، فالسحب يكون في إطار المبلغ المتفق عليه بين CPA والبنك المسير للشباك الآلي الذي تم السحب منه.وفيما يلي جدول يوضح مواصفات كل نوع من هذه البطاقات[1]:

الجدول رقم 01: مواصفات بطاقة CIB GOLD و CIB CLASSIQUE

البطـاقات البنكية للسحب والدفع carte CIB CLASSIQUE	البطـــاقات البنكية للسحب والدفع CIB GOLD carte
- بطاقة ذات لون أزرق. - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة موجهة إلى أفراد ذوي الدخل المتوسط . - في حالة الضياع أو السرقة لا يتم تعويض البطاقة بسرعة. - سقف الدفع و السحب منخفض. - لا يمكن استعمالها عند انعدام الارتباط مع الموزع المركزي.	- بطاقة ذات لون ذهبي . - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة موجهة إلى أفراد ذوي الدخل المرتفع . - في حالة الضياع أو السرقة لا يتم تعويض البطاقة في أجل أقصاه 48 ساعة. - سقف الدفع و السحب مرتفع. - إمكانية استعمالها عند انعدام الارتباط مع الموزع المركزي لكن في حدود مبلغ معين في عمليات الدفع فقط.

المصدر : من إعداد الطالب وفقا للمعلومات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري .

[1] من إعداد الطالب وفقا للمعلومات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم 02 : تكلفة منح بطاقة CIB CPA محددة كما يلي :

بالنسبة للمستفيد	المبلغ	بالنسبة لموظفي البنك	المبلغ
CIB CLASSIQUE	468 دج	CIB CLASSIQUE	220 دج
CIB GOLD	710 دج	CIB GOLD	330 دج

الفرع الثاني: البطاقات الدولية

بطاقة VISA نوعين CLASSIQUE و GOLD وهي عبارة عن بطاقة دولية ممغنطة لها وظيفة مزدوجة تتمثل في السحب والدفع، يتم التعامل بها مع البنوك التي تقبل التعامل أو تشترك مع منظمة VISA ويبلغ عدد البطاقات في وكالة CPA حوالي 240 بطاقة ويمكن استخدامها داخل التراب الوطني أو خارجه لتسديد قيمة المشتريات من البضائع والخدمات لدى المحلات المنخرطة في شبكة فيزا الدولية والتي تضع لافتات على واجهات محلاتهم والتي تحمل علامة فيزا وأيضا البنوك.

وتسلم بطاقة CPA VISA لأصحاب الحسابات بالعملة الصعبة لدى الوكالة وهي نوعان:

- البطاقة الذهبية CPA GOLD : وقد بلغ عددها في وكالة CPA 300 بطاقة أما المستعملة 120 بطاقة وللحصول عليها يجب أن يكون في الحساب 5000 أورو.
- البطاقة العادية CPA CLASSIQUE : أما العادية فيبلغ عددها 220 بطاقة تستعمل 100 بطاقات فقط منها وللحصول على هذه البطاقة يجب أن يكون في الحساب 1500 أورو ويسمح السحب عن طريقها 700 أورو في اليوم.
- والفرق بينهما أن البطاقة VISA GOLD تمكنك من الشراء عن طريق الأنترنت ويسمح بالسحب بها مبلغ 1500 أورو في حين أن البطاقة VISA CLASSIQUE لا تتوفر على هذه الخاصية.
- أما العمولات لعملية الدفع تكون أقل من العمولة التي يأخذها البنك عند السحب وهذا لكي تجنب نقص السيولة في البنك.

الجدول رقم 03: تكلفة منح بطاقة VISA CPA محددة كما يلي :

بالنسبة للمستفيد	المبلغ	بالنسبة لموظفي البنك	المبلغ
VISA CLASSIQUE	46 €	VISA CLASSIQUE	46 €
VISA GOLD	70 €	VISA GOLD	46 €

المصدر:معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري ثنية الحد 432 .

- بطاقة EL AMANE prépayée وهي بطاقة من نوع VISA يتم استخدامها عن طريق التعبئة بالحساب.

الفرع الثالث: الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB و الشبابيك الآلية GAB

وتسمى كذلك بالصرافات الآلية وهي نوعان:

- **DAB (distributeur automatique des billets)** : يتوفر هذا الموزع في فروع بنك القرض الشعبي الجزائري وهو خاص بالبطاقات الوطنية.
- **GAB (guichet automatique des billets)** : وهو خاص بالبطاقات العالمية.

ومن أهم الشروط الواجب توافرها لإنجاح أي نظام للنقد الآلي هي وجود عدد كافي من الموزعات الآلية للأوراق النقدية ، وتوزعها على نطاق واسع يساعد على استعمال البطاقات البنكية في أي مكان وزمان ، حيث أن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الموزعات أو الشبابيك الآلية هو تمكين حامل البطاقة من سحب النقود في وقت يشاء سواء في النهار او الليل وكذلك في أيام العطل.

الفرع الرابع: الحصول بطاقة CIB

أولا يتم ملأ استمارة للعقد المنشأ حول المعلومات الخاصة بالزبون من الإسم واللقب ونوع الحساب المفتوح لدى البنك ورقم الحساب والدخل الشهري للزبون، وعليه يتم تحديد الزبون نوع البطاقة فمثلا : إذا كان الدخل الشهري 60000 دج تضرب في 80 تساوي 48000 دج وعليه هي أكبر من 35000 دج يتم إعطاء الزبون بطاقة GOLD وإذا كان الناتج أقل من 35000 دج يتم إعطائه بطاقة CLASSIQUE.

المطلب الثاني:التكنولوجيا المصرفية[1] في وكالة CPA ثنية الحد 432 .

إن دخول التكنولوجيا إلى البنوك الجزائرية يعتبر حديث العهد ، كما أن تحديدها وتطويرها يسير ببطء ، فهي تعتمد كح د أدنى على النظم والتقنيات التكنولوجية تتعلق أساسا بالإعلام الآلي والبطاقات البنكية ونظام الصراف الآلي وكل هذا تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية وكل هذا من خلال إتباع أساليب تسويقية فعالة.

ويتم التطرق لها في وكالة CPA ثنية الحد من خلال هذه الأنظمة:

الفرع الأول: نظام الإعلام الآلي

إن إدخال وكالة CPA للإعلام الآلي يعتبر بمثابة نقطة تحول جديدة في مراحل تطورها بحيث خفف الكثير من الأعباء على الوكالة وعلى الموظفين والزبائن ، وكانت أول تجربة للوكالة في أكتوبر 1997 ثم تم تجديده عام 2000، حيث كان النظام القديم يعتمد على 4 أجهزة حاسوب poste de travail وخادم الشبكة المحلية serveur ويسير وفق نظام Sestos:système d exploitation أما النظام الجديد فأصبح يعتمد على 6حواسيب ، ويسير وفق نظام التشغيل Unix ، أما البرنامج المستخدم الخاص بالعمليات البنكية فهو برنامج Delta Bankالذي يعمل تحت Windows xp وفي سنة 2007 تم تجديد جميع الحواسيب وإضافة حواسيب أخرى ليصبح عددها 11 حاسوبا متطورا بالإضافة إلى خادم الشبكة المحلية وإضافة برنامج جديد إلى برنامج Delta Bank لم يفصح عن اسمه / وتدخل وكالة CPA ضمن الصنف الأول ، حيث تصنف وكالات CPA بشكل عام إلى ثلاثة أصناف :

[1] مقابلة مع نائب المدير في البنك يوم 2019/04/17 على الساعة 14:00.

- وكالة صنف 1 وتحتوي على 13 فأكثر جهاز كمبيوتر وخادم الشبكة المحلية.
- وكالة صنف 2 وتحتوي على 10 فأكثر جهاز كمبيوتر وخادم الشبكة المحلية.
- وكالة صنف 3 وتحتوي على 05 فأكثر جهاز كمبيوتر وخادم الشبكة المحلية.

وقد تم إدخال أجهزة كمبيوتر على جميع أقسام الوكالة ، حيث أصبحت كل المعاملات البنكية تتم بواسطة الإعلام الآلي وفق البرنامج المخصص لكل عملية سواء سحب ، إيداع أو إقراض .... الخ.

ولكل برنامج رقما سريا وعنوانا يمكن الدخول من خلاله ، بحيث يمكن في حالة تعطل الجهاز المخصص لأحد الأقسام استخدام جهاز أي قسم آخر ، والدخول إلى البرنامج المخصص للجهاز المعطل بواسطة الرقم السري والعنوان الخاص به ، وهذا بفضل الشبكة المحلية وأيضا ساهم إدخال الإعلام الآلي بالنسبة للموظفين القيام بكل المعاملات البنكية المتعلقة بتسوية الحسابات ، ففي السابق كانت العمليات تسجل في بطاقات شخصية لكل زبون ، وبهذا يتطلب إيجاد البطاقة فترة طويلة لإيجادها نظرا لكبر عدد الزبائن ، ولكن باستخدام الإعلام الآلي يتم تسوية المعاملات في لحظات ويوفر الجهد والوقت على الزبون والموظف بالنسبة لجميع العمليات سواء سحب إيداع أو تحويل ....، بالإضافة إلى الهواتف التقليدية للاتصال بين الأقسام داخل الوكالة، ثم إدخال هواتف متطورة بوجود Modem من أجل الاتصال بين الوكالات أو بين الوكالة والبنك في العاصمة.ومن أجل تفادي تعطل أجهزة الحواسيب في الوكالة خاصة خادم الشبكة المحلية فقد وجدت فكرة استخدام خادم ثاني يعتبر مرآة للخادم الأول وسمي le Serveur Miroir أما بالنسبة لإصلاح بعض الأجهزة الخاصة كالطابعة فيتم من طرف موظفي شركة SATIM .

- **نظام البطاقة البنكية** : يعتبر CPA من بين المؤسسات المصرفية العريقة في الجزائر ، حيث استطاعت أن تشغل خبرتها وتجربتها الطويلة في مجال المعاملات المصرفية في إحداث بعض التغييرات و التجديدات في أساليب عملها ، وتطوير نظم خدماتها المقدمة إلى زبائنها رغبة منها في مجاراة التطورات العلمية والتكنولوجية المسارعة والمنافسة الدولية في مجال الخدمات المصرفية المتعلقة سواء بالسحب أو الدفع وذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

أ – البطاقات البنكية المستوى الوطني : تم استخدام بطاقة CPA cash سنة 1996 وتم تجديدها سنة 2000 مع إدخال جهاز الصراف الآلي وبلغ عددها حوالي 170 بطاقة ، وفي سنة 2009 هناك أربع أنواع من البطاقات وهي كما يلي :

- البطاقة الكلاسيكية العادية Carte Classique Normale وبلغ عدد حامليها حوالي 72 بطاقة .
- البطاقة الكلاسيكية النظامية Carte Classique Système وبلغ عدد حامليها حوالي 220 بطاقة .
- البطاقة الكلاسيكية الذهبية Carte Golde Normale وبلغ عدد حامليها حوالي 300 بطاقة.
- البطاقة البنكية المشتركة Carte Inter Bancaire CIB وبلغ عدد حامليها حوالي 450 بطاقة.

نلاحظ أن عدد حاملي بطاقة CIB أكبر مقارنة بحاملي البطاقات الأخرى ، وهذا نظرا لاستخدامها من جهة السحب من أي جهاز الصراف الآلي ببنك منخرط ضمن الشبكة النقدية مابين البنوك وأيضا للدفع لدى التجار المنعقدين مع بنك CPA هذا من جهة أخرى وهذا لتسديد قيمة المشتريات .

ويتحمل الزبون كل التكاليف المتعلقة بانجاز البطاقة وتسييرها ، وعمولات مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي : الجدول رقم 04 : العمولات المتعلقة بانجاز بطاقة السحب CPA cash وتسييرها.

طبيعة العمليات	العمولات
انجاز بطاقة الصراف الآلي التابعة لـ CPA + الرقم السري في الطلب الأول	300 دج + الرسم
تجديد البطاقة بعد نهاية صلاحيتها دون تغيير الرقم السري	250 دج + الرسم
تغيير البطاقة خلال مدة صلاحيتها بطلب من الزبون	300 دج + الرسم
تغيير الرقم السري للبطاقة بطلب من الزبون	150 دج + الرسم
سحب النقود من طرف عملاء CPA من أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ CPA	30 دج + الرسم
سحب النقود من طرف عملاء البنوك الأخرى من أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ CPA	30 دج + الرسم

سحب النقود من طرف عملاء CPA من أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك الأخرى	30 دج + الرسم

المصدر: الجدول من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق بنكية.

ويستفيد من هذه العمولات وكالة CPA وشركة SATIM المنشأة للبطاقات.

- إذا كانت البطاقة لـ CPA وتم السحب من أجهزة الصراف التابعة لـ CPA فإن العمولات تكون كالتالي SATIM ⟵ 20 دج + الرسم

بالرغم من ايجابيات هذه البطاقة إلا أن لها سلبيات ، بالإضافة إلى أنها محدودة الإستخدام للسحب فقط فإن صاحبها يمكن أن يقوم بعمليات سحب دون التأكد من وجود رصيد في حسابه ، وهذا يعود لعدم ارتباط جهاز الصراف الآلي بالحاسوب الذي يسير ويراقب حسابات الزبائن في البنك ، وبالتالي يجد نفسه مدينا للبنك وغير قادر على الدفع ، وبهذا يتم سحب البطاقة منه ومقاضاته.

ب – البطاقة البنكية المستوى الدولي : هناك بطاقتين معروفتين عالميا وهما :

بطاقة فيزا الدولية وبطاقة ماستر كارد الدولية إلا أن هذه البطاقة الأخيرة تم استخدامها حديثا في وكالة CPA ، لذا فإن بطاقة فيزا الدولية هي الأكثر استخداما حيث بدأت استخدامها في 1996 ، وهي عبارة عن بطاقة دولية ممغنطة لها وظيفة مزدوجة تتمثل في السحب والدفع ، وقد بلغ عدد البطاقات في وكالة CPA في ماي 2002 حوالي 11 بطاقة وأصبح عددها في سنة 2008 حوالي 17 بطاقة ويمكن استخدامها داخل التراب الوطني أو خارجه لتسديد قيمة المشتريات من البضائع والخدمات لدى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية والمعلنة عن انخراطها في شبكة فيزا الدولية ، ويبلغ عدد هؤلاء التجار أكثر من 7 ملايين تاجر في أكثر من 190 بلد ، حيث يمكن التعرف على هؤلاء التجار من خلال لافتات ملصقة على واجهات محلاتهم والتي تحمل علامة فيزا المميزة باللون الأزرق ، الأبيض و الترابي.

وتستخدم بطاقة CPA VISA أيضا في الخارج للقيام بسحوبات نقدية لدى شبابيك البنوك المنخرطة في شبكة فيزا الدولية في أكثر من 200 ألف وكالة مصرفية ، وأكثر من 15 ألف جهاز الصراف الآلي المنتشرة في المطارات والمعالم السياحية الكبرى والمراكز التجارية الكبرى ، التي يمكن معرفتها أيضا من خلال اللافتات الحاملة لعلامة فيزا بألوانها الثلاثة المميزة.

وتسلم بطاقة CPA VISA لأصحاب الحسابات بالعملة الصعبة لدى وكالة CPA ، حيث يفرض عليهم الإحتفاظ بقيمة ألف أورو في حسابهم بالعملة الصعبة وعشرة آلاف دج في حسابهم بالدينار الجزائري طيلة فترة التعامل بهذه البطاقة ، وتكلفة هذه البطاقة 20 أورو ، وهي صالحة لمدة سنة وقابلة للتجديد تلقائيا ، وأيضا في حالة الضياع أو السرقة أو نسيان الرقم السري مع تحمل جميع التكاليف من طرف الزبون .

الفرع الثاني: نظام الصراف الآلي

تعتبر CPA من أولى البنوك التي قامت لإدخال نظام الصراف الآلي وذلك سنة 1997 ، حيث كان جهاز الصراف الآلي المستخدم آنذاك ملكا لـ CPA ، ويعمل الجهاز على مستوى الوكالة مع عدم وجود شبكة تربط بين وكالات CPA كما أن استخدام الجهاز يتم خلال فترة عمل البنك فقط، أي مع إغلاق الوكالة يتوقف الجهاز عن العمل في غرفة خاصة في الوكالة ، وفي سنة 2000 تم تغيير هذا الجهاز بجهاز من إنتاج شركة SATIM في إطار السحب مابين البنك ، حيث تم ربط الأجهزة عبر شبكة إلكترونية تشمل جميع البنوك و الوكالات على مستوى التراب الوطني مما جعل وكالة CPA تستفيد من هذا النظام من حيث :

- التقرب أكثر من الزبائن ، حيث يمكنهم السحب ببطاقة CPA cash من أي وكالة يشا ؤون سواء كانت تابعة لـ CPA أو لبنوك أخرى.
- رفع نوعية الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن.
- الحصول على موارد من خلال الأرصدة المفروض تركها في الحسابات طيلة فترة التعامل بالبطاقات .
- وضع إشهار لـ CPA.
- تقديم خدمة مستمرة خارج أوقات عمل الوكالة 24 سا /24سا وعلى مدار أيام الأسبوع 7 أيام 7.
- الحصول على عمولات و فوائد من خلال التعامل به.
- توفير تكاليف إصدار الشيكات لاستخدامات أخرى.

وجهاز الصراف الخاص بـ CPA غير مرتبط بحاسوب البنك المختص في تسيير حسابات الزبائن لذا فإن عمليات السحب تتم بدون معرفة الساحب لوجود أو عدم وجود رصيد في حسابه، مما يجعله في بعض الأحيان مدينا للبنك وبالتالي وقوعه في مشكلة في حالة عدم قدرته على التسديد ، ووقوع البنك أيضا في مشكلة المتابعات المالية والقضائية للزبائن.

وتحتفظ أجهزة الصراف الآلي بتسجيلات العمليات المنجزة بواسطة البطاقة ، كما يمكن نقلها في مخزنات les supports de stockage، وهي عبارة عن أقراص خاصة مسجلة ، تعتبر بمثابة دليل يقدم في حالات الاحتجاج ، وتظهر القيود المترتبة عن استعمال السحب الآلي على الكشف المصرفي المرسل دوريا إلى صاحب الحساب الذي صدرت عنه البطاقة ، بحيث يتم الاحتفاظ بالوثائق المنجزة لهذه القيود طيلة الأجل القانوني الذي يبلغ 10 سنوات ، ولا يمكن للبنك قبول شكوى صاحب الحساب و\أو حامل البطاقة بعد 30 يوما من تاريخ إرسال كشف الحساب.

ومن مشاكل جهاز الصراف الآلي لدى الوكالة تعطله الناتج عن جهل كيفية استخدام أو تعمد سوء استخدامه من طرف الأشخاص الذين ليست لهم علاقة بالجهاز ، ولإصلاحه يتطلب من وكالة CPA الاتصال بوكلاء شركة SATIM في الجزائر العاصمة للحضور والقيام بإصلاحه ، وهذا ما قد يؤدي إلى توقف العمل بالجهاز إلى حين وصول المختصين لإصلاحه.

الفرع الثالث: فضاء الخدمات الإلكترونية لـ CPA (بنك عن بعد)

من خلال موقع البنك على الشبكة الجديدة (L' univers banque a distance CPA) www.ebanking.cpa-bank.dz تمكن هذه الخدمة زبائن بنك من القيام بمجموعة من العمليات منها :

- الإطلاع على رصيد حسابه الجاري عبر الانترنت.
- تحميل كشوف حساباته المفضلة.
- تلقي كشوف حساباته عبر الفاكس.
- تلقي رصيد حسابه الجاري عبر الرسائل القصيرة.

ويتم زيارة الموقع باستخدام جهاز الحاسوب أو الهاتف المحمول في أي وقت وفي أي مكان يشاء وهذا يجنبه الانتظار في صفوف لأجل مثلا الإطلاع على الرصيد.

ويتم استخدام الانترنت داخل الوكالة من طرف الموظفين بعد انتهاء عملهم في وقت الدوام من أجل الحصول على المعلومات مثلا المتعلقة بالخدمات المصرفية المتطورة التي تستخدمها البنوك العالمية ، من خلال التكنولوجيات المتطورة و التقنيات العالية في تقديم خدماتها لزبائنها لتلبية حاجاتهم ورغباتهم.

المطلب الثالث: البرامج و الأجهزة داخل الوكالة أو البنك[1].

الفرع الأول: الأجهزة داخل البنك.

1 **جهاز الكمبيوتر** : يسمح بتسجيل المعلومات اللازمة و المتمثلة في :

- ✓ رقم حساب المستفيد Numéro du bénéficiaire
- ✓ الرقم الآلي للوكالة Code d'agence
- ✓ إسم وعنوان المستفيد Le nom et l'adresse du bénéficiaire

الفرع الثاني: البرامج داخل البنك.

هذه الأجهزة متواجدة في جميع الوكالات ومرتبطة ببرنامج التسيير للمقاصة الآلية لمديرية وسائل الدفعDMP.

تشتغل هذه الأجهزة عن طريق برنامج Solution Mon check الذي يضم 5 أجزاء (Module) وهي :

- ✓ Exchange: يسمح بإرسال واستقبال التدفقات (l'émission st la réception des flux) ويجب أن يكون دائما في حالة تشغيل.
- ✓ Numérise: يسمح بتصوير scanner وترقيم Numériser المعطيات المتعلقة بالعملية Compensation allez
- ✓ Approuver: يسمح بالتطلع على صور الشيكات والمعطيات المرفقة لها.
- ✓ Consulte: يسمح بمعالجة وفحص التدفقات وذلك بواسطة بحوث.
- ✓ Reporting يسمح برؤية جميع العمليات المتعلقة بـ Compensation allez و العمليات المرفوضةCompensation retour.

الفرع الثالث : النظام البنكي SIB (système d'information bancaire)

وهو نظام نجده على مستوى كل بنك ويتمثل دوره أساسا في:

- ✓ مراقبة السير العام للنظام.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة تسليم القروض يوم 2019/04/20 على الساعة 13:00.

- ✓ التأكد من احترام المساهمين لبنود اتفاقية المقاصة الآلية .
- ✓ تبني النظام لاحتياجات المساهمين.
- ✓ نوعية وسرعة أي فعالية للنظام.
- ✓ تسجيل العمليات المبادلة يوميا.
- ✓ التدخل لحل النزاع.

المبحث الثالث: مقومات نجاح منظومة الدفع المصرفي الإلكترونية.

لضمان قدرة منظومة الدفع الإلكتروني على البقاء والاستمرار في السوق، فإن هذا يعتمد على قدرتها في الاستجابة لجميع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتفاعل معها بغرض زيادة حصتها السوقية ، كما أن تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكة المفتوحة الانترنت بسبب غياب الممارسات التقليدية التي من خلالها يتم التأكد من هوية العميل وشرعيته، ومن أجل خلق بيئة مناسبة لأعمال إلكترونية ناجحة لابد من توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية سواء من الناحية التقنية أو الأمنية أو القانونية أو الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ، حيث تشكل هذه المقومات حلقة متكاملة لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى وتتلخص هذه المقومات بالنقاط التالية.

المطلب الأول: البنية التحتية التقنية والتشريعية.

تميز القرن الحادي والعشرين بقوى جديدة محركة للاقتصاد ، حيث أصبح المورد المعرفي ولمعلوماتي هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجديد الذي له التأثير الأكبر على عمل المنظمات التي تعمل على استغلاله والانتفاع به، ومن ضمنها منظومة الدفع المصرفي ، ومن اجل تعزيز هذه المبرزات الإيجابية لتلك القوى لابد من توفر التشريع القانوني المناسب لضمان حقوق جميع الأطراف في التعاملات الإلكترونية الرقمية.

الفرع الأول: البنية التحتية التقنية

المتطلب الرئيس لضمان أعمال إلكترونية ناجحة بل ضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات ، عصر اقتصاد المعرفة يتمثل بالعناصر التالية :

1 -انتشار شبكات الاتصال بأنواعها : أي وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية المعتمدة على تكنولوجيا Digital والهواتف الخلوية GSM،وتمثل السياسات التسعيرة لمقابل خدمات الربط بالانترنت أهم تحد أمام بناء منظومة الدفع المصرفي

2 -بناء النظم التقنية القادرة على إثبات الموثوقية : هي النظم البسيطة البناء ، المحصنة من الإعتداء على المحتوى المعلوماتي سواء من داخل المنشأة أو خارجها حيث أن انخفاض مستوى الأمن في الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في منظومة الدفع المصرفي يؤدي إلى انعدام الثقة في هذه المنظومة.

3 -الإدارة التقنية : وتعني الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية القائمة على فهم احتياجات الأداء و التأهيل والتدريب.

4 -التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات ، ويتقدم هذا العنصر على العديد من عناصر متطلبات البنية التحتية التقنية وتميزها، وهذه سمة تتميز بها غالبية المصارف العربية حيث أنها لا تتجه دائما نحو الريادية التسرع في التخطيط

5 -للتعامل مع الجديد لكنها حتما تتطلب السرعة في إنجاز ذلك في ضوء الإمكانيات والموارد المتوفرة.

6 -الرقابة التقييمية الحيادية : التي تعتبر من أهم عناصر النجاح التقييم الموضوعي ، ومن هنا أقامت غالبية البنوك الإلكترونية جهات استشارية مختصة في التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها على شبكة الانترنت.

الفرع الثاني: البنية التشريعية

إن البنية التشريعية المناسبة لأنظمة الدفع الإلكتروني تتضمن مراعاة التشريع القانوني النقاط التالية :

1 –تنظيم العلاقة بين أطراف بطاقات الدفع الإلكتروني : وهنا تظهر أهمية البنوك كمؤسسات ذات أثر في توجيه المؤسسة التشريعية إلى تبني تشريعات متلائمة مع مفاهيم المال الإلكتروني ووسائله وقواعد وأحكام التعامل مع مشكلاته القانونية ، ولا نبالغ إذا قلنا أن جاهزية التعامل القانوني مع تحديات هذا النمط المستجد تمثل أهم ضمانة لنجاح منظومة الدفع الإلكتروني.

2 –تعزيز الإشراف القانوني من قبل المصارف المركزية في عصر المال الرقمي : يمكن القول أن تعليمات جهات الإشراف المصرفية على منظومة الدفع المصرفي الإلكتروني غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم ، وهذا يبرز دور المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا في تفعيل عملياته الرقابية والإشرافية على كافة أنشطة المصارف وخاصة الصيرفة الإلكترونية لما لها من مخاطر قانونية وأمنية .

3 –التحديات الضريبية : إن خصوصية معاملات الدفع الإلكتروني تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للأنشطة التجارية مما يعني احتمال عدم الكشف عن مصدر تلك الأنشطة ، الأمر الذي يطرح مشاكل تحديد النظام القانوني المختص ، وإمكانية تحول الأعمال الإلكترونية المتحركة أصلا ، على بلدان ذات نظم ضريبية أكثر سهولة وتشجيعا ، لذلك فقد قررت أمريكا عدم فرض ضرائب على معاملات الدفع الإلكتروني بينما لم يتحقق

بعد التواؤم المطلوب بين دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن كون فرض الضرائب على هذه الأعمال يتطلب برامج ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع، إضافة إلى ضرورة التعاون والتنسيق إقليميا ودوليا.

وأخيرا ربما يكون من المفيد أن نتذكر أن القوالب الجاهزة من الاتفاقيات والقوانين المنقولة عن نظم أخرى ومؤسسات أخرى لا تفي دائما بالغرض المطلوب، لما لكل دولة من خصوصياتها ولكل منشأة مصرفية من اعتباراتها و أولوياتها الخاصة ، وبقدر ما للإطلاع على تجارب الغير من أهمية فإن الأهمية في قدرها الأكبر تكمن في فهم الاحتياجات الداخلية وموائمة الحلول مع هذه الاحتياجات مستفيدين مما لدى الغير من حلول ووسائل.

المطلب الثاني: مقومات أمنية[1].

يقصد بأمن المعلومات : ذلك العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها ، أما من زاوية تقنية فأمن المعلومات يعبر عن الوسائل و الأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية ، كما يشير أمن المعلومات إلى حماية كل موارد معلومات المنظمة من السرقة من قبل أطراف غير مخول لها استخدام النظام. وتشير حصيلة دراسات امن المعلومات وما شهده هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين عاما المنصرمة أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسة في بيئة تقنية المعلومات تتمثل بما يلي:

1 -الوعي بمسائل الأمن لكافة مستويات الأداء الوظيفي ، الحماية المادية للتجهيزات التقنية ، الحماية الأدائية – إستراتيجية رقابة العمل و الموظفين - ، والحماية التقنية من المخاطر الداخلية والخارجية.

2 -الأمن الفاعل المرتكز على احتياجات المدروسة التي تضمن الملائمة والموازنة بين نطاق الحماية ومصدر الخطر وأداء النظام و الكلفة.

3 -وضع إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات تتناول نظام البنك وموقعه الافتراضي بالإضافة إلى نظم الحماية الداخلية من أنشطة إساءة الاستخدام التي قد يمارسها الموظفون المعنيون داخل المنشأة.

4 -الرقابة الإلكترونية والتي تركز على الأساليب التكنولوجية لتجنب المخاطر وفحص البنوك في بيئة هيكلية تتسم بالانفتاح.

[1] عبد الكريم الخناق،سناء،إداري مخاطر أمنية المعلومات، (التهديدات والحماية)،ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات،التحديات والأفاق،المنظم بجامعة الشلف،الجزائر،في الفترة، 25-26نوفمبر2008،ص2.

5 -إن أهم استراتيجيات أمن المعلومات هي ضمان وجود فريق تدخل سريع يدرك جيدا ما يقوم به ، لأن أهم الاختراقات في حقل الكمبيوتر تتلف أدلتها لخطأ في عملية التعامل التقني مع النظام.

6 -أمن نظام التحويلات المالية الإلكترونية حيث توجد وسيلتان أساسيتان لتأمين المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية وهما :

- الأمن البرمجي ويعتمد هذا النوع من الأمن على تشفير المعلومات المصرفية عن طريق برنامج خاص يعمل على تشفير المعلومات الخاصة بإتمام عمليات الشراء بحيث لا يمكن قراءتها في حال اعتراضها.
- الأمن لعتادي ويتم هذا النوع من الأمن باستعمال البطاقات الذكية الخاصة بالمستهلك ، ومن أمثلة البرامج المستخدمة لتحقيق الأمن لعتادي بروتوكول الحركات المالية الآمنة والذي يسمح لشركتي master carde– international visa بمعرفة أطراف التبادل من خلال التوقيعات الرقمية ، حتى انه أضحى بمثابة الحلم في أغلب عمليات الدفع التي تتم عبر الانترنت.

التوقيع الإلكتروني: وهو شهادة رقمية تستخدم في إرسال أي وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو قرار ، وهو مكون من أحرف أو أرقام أو نظام معالجة إلكتروني يرفع من مستوى الأمن والخصوصية للمتعاملين على شبكة الإنترنت ، فمن خلاله يمكن تحديد هوية المرسل والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات ،كما يسمح التوقيع الرقمي بإبرام صفقات عن بعد وتسهيل التعاملات دون ضياع الوقت والمال وبذلك يزيد في تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.

المطلب الثالث: مقومات اقتصادية، اجتماعية و ثقافية[1].

الفرع الأول: مقومات اقتصادية

تتمثل المقومات الاقتصادية في جميع العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للعملاء ونمط اتفاقهم والتي من أهمها عدالة توزيع الدخل القومي و أثر ذلك على الدخل الفردي ،كما تتمثل بالسياسة النقدية والمالية للدولة وأثر ذلك على سلوك المتعاملين بتقنية الدفع الإلكتروني.

[1] Macchi, Beltran, **chief executive officer of Vision S.A**., interview in August 2004.

1 -متوسط الدخل الفردي : حيث يبلغ عدد غير المتعاملين مع البنوك ما يقرب من 4 مليارات أي أكثر من ثلثي سكان العالم المنخفضة والمتوسطة الدخل ، فهؤلاء هم الغالبية الهائلة المحرومة من الخدمات المصرفية اليوم.

2 -السياسة النقدية والمالية للدولة : تلعب الحكومات دورا كبيرا كجهات منظمة للقطاع المصرفي ، وجهات مقدمة لشبكات الأمان الاجتماعي ومشجعة لانتشار الحسابات المصرفية والبنية الأساسية المالية منخفضة التكلفة ، ومن شأن ذلك الدور التأثير على انتشار وسائل الدفع المصرفي الإلكتروني.

الفرع الثاني: مقومات ثقافية واجتماعية

تعتبر البيئة الثقافية المحرك الأساسي للأفراد فالثقافة هي التي تحدد السلوك المقبول أو غير المقبول اجتماعيا وتتشكل من مواقف العملاء تجاه هذا النوع من الخدمات المصرفية، وتتمثل البيئة الثقافية الاجتماعية بالنقاط التالية.

1 -المؤهل العلمي و الثقافي : يجب مراعاة القضايا الثقافية التي تدور حول الجنس والطائفة أو الطبقة الاجتماعية والتكنولوجيا والمال والخصوصية وما إلى ذلك ، كي يكون نظام الدفع المصرفي الإلكتروني ناجحا وسريع الانتشار بين كافة طبقات المجتمع.

2 -الوعي المصرفي الإلكتروني.

3 -الخصائص السكانية : إن قوة الخصائص السكانية في مختلف صورها تنتج استقطابا إيجابيا قويا باتجاه سرعة تبني خدمات الدفع المصرفي الإلكتروني ، حيث تتوقع شعبة السكان في الأمم المتحدة أن البلدان النامية ستكون حضرية بنسبة 51 % في عام 2020 مقارنة بنسبة 45% في الوقت الحاضر ، كما أن الهجرة الدولية نتيجة الطلب المتزايد على العمالة في الدول المتقدمة إضافة إلى عمليات النزوح الداخلية في البلدان النامية أدى إلى زيادة تحويلات المغتربين حيث تضاعفت بواقع أربعة أمثال لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار أمريكي سنويا (تقارير البنك الدولي 2009).

4 -العمر : حيث أن الخدمة المصرفية الموجهة إلى فئة عمرية معينة لتتناسب مع كافة الفئات العمرية الأخرى لذلك لابد من أن تكون خدمات الدفع الإلكتروني متناسبة ومتجانسة تلبي احتياجات كافة المتعاملين ومن كافة الفئات العمرية.

5 -العادات و التقاليد الإجتماعية : إن الإستعانة بالوسائل الإلكترونية المتاحة لغرض تأدية الخدمات و إنجازها ماهي إلا سمة من سمات العصر الحديث ، والتي مهما حاول الفرد من الإبتعاد و الاستغناء عنها فإن الأمر سينتهي بأن يستعين بمثل هذه الخدمات.

6 -البساطة وسهولة الإستخدام : يجب أن يصمم نظام الدفع المصرفي الإلكتروني بحيث يكون سهلا في استعماله وتعلمه، فعلى سبيل المثال صمم المهندس التقني Prodem في بوليفيا أجهزة صراف آلي بها شاشات تعمل باللمس ورموز لونية وتعليمات صوتية تتوفر باللغة الإسبانية.

المبحث الرابع: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة.

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمدنها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث والتي تمثلت في جمع الوثائق و إجراء المقابلات ، بغرض معرفة أن وسائل الدفع الحديثة تساهم في الرفع من أداء البنوك التجارية.

وعليه قمنا بإجراء استقصاء لزبائن بنك القرض الشعبي الجزائري والذي كان الهدف منه معرفة إذا كان التسيير الجيد لوسائل الدفع يؤثر إيجابا على بنك القرض الشعبي الجزائري ، وهذا بغية معرفة ما إذا كانت تساهم وسائل الدفع الحديثة في الرفع والتحسين من أداء البنوك التجارية.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بعرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة :

أولا: تحديد مجتمع الدراسة

سيتم في هذا الجزء بعرض مجتمع و عينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة.

البنك هو مؤسسة مالية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها .وهو المكان المناسب لحفظ النقود والأموال فيه، والمكان الذي يمكن الاقتراض منه عند الحاجة لقاء ضمان ما يغطي قيمة القرض أو لقاء تعهد شخص ضامن يكفل تغطية أو إعادة أصل القرض عند تأخر المدين بالسداد، يدار المصرف من صيرفي صاحب المصرف أو مديره ومجموعة من الموظفين.

البنك هو المكان الأمين لإدخار المال الفائض به وعادة يدفع المصرف فوائد سنوية على أصل المال المدخر وفي حالة عدم تحريك المال المدخر لفترة يتفق عليها يمكن أن تكون الفائدة مركبة.

البنوك عادة تقرض الناس المبالغ التي يحتاجون لها لقاء فائدة للمصرف، هذا الأسلوب محرم في الإسلام، ويستعاض عنه في المصارف الإسلامية بسد حاجة العميل المقترض عن طريق شراء المصرف حاجة العميل المقترض

منه مثل عقار أو واسطة نقل نقدا وبيعها إلى العميل المقترض بالأجل بسعر أعلى يقوم فيما بعد بسداد القرض دفعة واحدة في وقت لاحق يتفق علي تحديده أو بتقسيط المبلغ على دفعات.

ثانيا : تحديد حجم عينة الدراسة (القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 432)

من خلال مجموعة وكالات في تيسمسيلت فإن هذه الوكالة تحتل مكانة مهمة بين البنوك، وتعد وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 432 من انجح الوكالات التابعة لمجموعة الإستغلال وقد ساهم الموقع الجغرافي للوكالة في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن واستقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها الذي يبلغ عددهم 19 موظفا دائمين موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة اختصاصه.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

1. المقاصة الآلية:

تعتبر المقاصة الآلية في دراستنا متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيرها على معالجة الشيكات بالطرق الحديثة

2. البطاقات البنكية:

تعتبر البطاقات البنكية متغير تابع في دراستنا ، وسنحاول دراسة هذه البطاقة باعتبارها وسيلة سحب ودفع إلكترونية تسمح بالقيم بعمليات على مستوى الموزعات الآلية.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة.

سيتم في هذا الجزء عرض الأداة المستخدمة لمعرفة أثر وسائل الدفع الحديثة على البنك

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة.

أولا : جمع الوثائق.

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية لمعرفة مدى تأثرها بالإجراءات التي يطبقها البنك ، حيث تمكننا من الحصول على الوثائق المطلوبة لتحليل إشكالية الدراسة من طرف المكلف في مصلحة التنشيط التجاري ، والمتمثلة في كيفية معالجة الشيكات وطرق استعمال البطاقات ، وقد اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد التعرف على كيفية العمل.

ثانيا: المقابلات.

كانت المقابلات عبارة عن أسئلة فيما يخص مجال الدراسة ، وهي أسئلة مباشرة تحتمل إجابة واحدة ، وذلك لضمان السهولة والدقة في الإجابة بالنسبة لكل المستجوبين على اختلاف مهامهم ، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة بغية تسهيل الدراسة ، وقد اعتمدنا على عملية المقابلة مع موظف في وكالة القرض الشعبي الجزائري ليمكننا من معرفة وسائل الدفع الحديثة المتواجدة في البنك ومن بين الأسئلة التي تم طرحها هي:

1 ـ هل توجد إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء؟

2 ـ هل يتم استخدام نظام الشيفرة في التعاملات ؟

3 ـ هل يتم إجراء الصيانة الدورية للنظام لتحقيق الأمن والسلامة؟

4 ـ هل تتوفر كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الإلكترونية؟

5 ـ هل يقدم البنك خدمات إلكترونية متطورة؟

6 ـ هل يتم استخدام التوقيعات الإلكترونية المشفرة؟

7 ـ هل يتم استخدام الموزع الآلي للنقود بكفاءة عالية؟

8 ـ هل هناك إقبال كبير للزبائن من استخدام البطاقات البنكية؟

9 ـ هل توفر البطاقات البنكية السهولة في التعاملات البنكية؟

10 ـ هل الزبائن لديهم رضا عن هذه البطاقات البنكية؟

المبحث الخامس: حوصلة الدراسة.

إن انفتاح البنوك على عالم التكنولوجيا المتطورة لم يكن اختيارا منها وإنما كان مفروضا عليها من باب البقاء للأقوى فسرعة التغيير جعلتها تقف وقفة مراجعة للذات والإختيار بين البقاء في الظل والعزلة عن التحولات العالمية.

ويعتبر خوض البنوك لهذه التجربة من بين التحديات التي لا يمكن تجاهلها لأنها أصبحت بمثابة بوابة انفتاح والتوسع والعالمية من خلال إمكانيات قد تكون افتراضية إلا أنها استطاعت قلب الموازين وإعادة توزيع الأدوار على أساس التفوق التكنولوجي لا على أساس حجم الهياكل والتجهيزات، لأن بفضل هذه التكنولوجيات الجديدة المشاريع ستخلق آفاق واسعة ستفتح أمام البنوك، لذا كان عليها إدراك أهمية تسويق هذه التكنولوجيات للخدمات التي تقدمها هذه البنوك لتحقيق أهداف تطوير خدماتها بزيادة القدرات التنافسية لها تؤهلها في إعطاء صورة جيدة عنها وتمكنها من المحافظة على حصتها من هذا المنطلق من خلال هذه الدراسة كان التركيز منصبا على أن نجاح البنوك في تحقيق أهداف تطوير خدماتها المصرفية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى اهتمامها بوسائل الدفع. ولهذا فقد تم التركيز في الجزء التطبيقي من هذا المبحث على تطوير أنظمة الدفع الحديثة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ثنية الحد432 وما مدى تأثيرها على التعاملات الاقتصادية.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

من أجل تقييم واقع وسائل الدفع الحديثة أو الإلكترونية وأهميتها بالنسبة للبنوك الجزائرية في تعزيز مركزها التنافسي ورفع حصتها السوقية. ومن بين النتائج التي أسفرتها الدراسة الميدانية هي كالتالي:

1 ـ يجب أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة المصرفية إلى التطور الحاصل في النشاط الإقتصادي والمجتمع ككل أين تجد تطورها الطبيعي، هذا للتمكن من القيام بالدور الذي وجدت من أجله ألا وهو الإستجابة لمتطلبات وتفعيل النشاط لإرتقاء بالمجتمع.

2 ـ إن تطبيق وسائل الدفع الحديثة في المصارف سيكون له الأثر الايجابي الكبير على عملها كما سيكون له الأثر الأكبر على النشاط الإقتصادي، لكن التوجه يجب أن يتم بعقلانية.

3 ـ أن البطاقة البنكية لم تلقى النجاح المنتظر، ويتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات.

4 ـ عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية.

5 ـ إن ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة واقتصار ذلك على المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقر الوكالة البنكية، لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.

6 ـ أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.

المطلب الثاني: تحليل الدراسة.

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الإقتصادية حيث تحقق هذه الأنظمة هدفا واحدا وهو تأدية التعاملات الإقتصادية بشكل أسهل على أساس السرعة التي تتميز بها المعاملات وبالتالي فإن أنظمة الدفع الإلكترونية ظهرت كنتيجة للتطور التكنولوجي.

وكما رأينا في بحثنا هذا فإن أنظمة الدفع في تطور مستمر ومتواصل، كونها أدوات أساسية تسهل على الإنسان تعاملاته والتبادلات التي يقوم بها في حيلته وبالتالي فإن الإنسان يسعى دوما إلى تطويرها بشكل يجعلها تلبي حاجياته وتتماشى مع التطور الإقتصادي والمعاملات.

والتطور التكنولوجي يسمح بتنمية القنوات البنكية المتعددة التي تعتبر الإجابة الملائمة لطلبات الزبائن من ناحية،ومن ناحية أخرى يحقق تطلعات البنوك فيما يخص الإنتاجية ونوعية الخدمات بالإضافة إلى الأمان والخدمات التي تلائمهم.

وإن هذه القنوات البنكية متعددة تعتبر أيضا إستراتيجية توزيع المنتجات والخدمات البنكية، والتي يتعامل بها من خلال خدمات متعددة من بينها: الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي تسمح بالقيام بالدفع الإلكتروني من خلال إمكانية القيام بعمليات الدفع المباشر.

وهذا ما يمكن البنوك من التوجه إلى أداء وظائف أخرى تتمثل في توجيه الزبائن وتقديم النصائح لهم، وتمكينهم من استخدام حساباتهم البنكية في أي مكان وزمان دون التوجه إلى الوكالات البنكية.

وإن الحاجة إلى تسريع التعاملات باختلاف أطرافها يخلق لدى المستهلك الرغبة في الحصول على نفس خدمات الدفع التي كان يحصل عليها داخل البلد حتى وإن اختلف مكان تواجده فكانت البطاقات البنكية قد وضعت مجموعة من الخدمات النقدية لتلبية رغبات الزبائن وقد كان انتشارها في بلدان العالم كبيرا جدا.

وقد سعت الجزائر جاهدة إلى تحديث أنظمة الدفع، فقامت بإصدار البطاقات البنكية فلقت هذه الوسيلة المكانة الهامة في البنوك الجزائرية التي من الممكن أن تحل محل الوسائل الأخرى، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الدولة بالنسبة لهذه الوسيلة وذلك من خلال إنشاء شركة SATIM شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك بغرض تلبية متطلبات البنوك.

ومع ذلك لا تزال أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية متخلفة، إذ لا يزال استعمال النقود في المعاملات عوض البطاقات البنكية والشيكات بالرغم من محاولة تطبيق العديد من البرامج المعصرنة لأنظمة الدفع في الجزائر، إلا أن ذلك لم يؤت بثمار بسبب أن العديد من تلك البرامج لم تصمم وفق متطلبات المجتمع الجزائري إضافة إلى ضعف نسبة التغطية المصرفية في الجزائر والتي تبقى الأضعف تقريبا في البلدان العربية.

المطلب الثالث: نقد الدراسة.

يعود تخلف الجزائر في تحديث أنظمة الدفع الحديثة إلى مجموعة من المعوقات ولعل أهم هذه المعوقات هي:

1 ـ تشابه معظم منتجات وخدمات الوكالة مع البنوك الأخرى أيضا يلاحظ على أن أغلبها عبارة عن خدمات نقدية، وأن الخدمات المستحدثة والمتطورة المقدمة من طرف الوكالة تبقى غير كافية لمواجهة المنافسين خاصة وكالة ثنية الحد432.

2 ـ بالرغم من الموقع الجغرافي للوكالة الذي يتوسط المدينة إلا أنه غير كاف نظرا لضعف التوزيع الآلي للخدمات المصرفية من خلال استهلاكها لجهاز صراف وحيد وتعطله في بعض الأحيان الذي يتطلب إصلاحه

من طرف شركة SATIM، وأيضا ضعف الوعي المصرفي لدى الزبائن في استخدام البطاقات الإئتمانية وبالتالي الضغط على موظفي الوكالة الذي يؤثر على أدائهم.

3 ـ ضعف المزيج للوكالة في إنجاح الإستراتيجية التسويقية لها لأنه لا يحظى بالإهتمام الكافي بضعف الميزانية المخصصة للترويج بسبب عدم كفاية الموارد المالية للوكالة وذلك بالإهتمام و الإعلان بالعلاقات العامة وذلك بالاعتماد على مجلة البنك والمنشورات الملصقة داخل الوكالة وخارجها أي في الوكالات الأخرى التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري، وأيضا من خلال الاحتكاك المباشر بين الموظفين والعملاء عند حصولهم عل الخدمة.

4 ـ عدم السماح للموظفين بالمشاركة في اتخاذ القرارات مما يضعف من الإحساس بالإنتماء ويحد من القرارات الإبداعية الفردية وبذلك الخمول والكسل في العمل.

5 ـ عدم تجديد المظهر الخارجي للوكالة وأيضا بالنسبة للديكور الداخلي حيث لها 15 سنة وهو على حاله ولم يتغير.

6 ـ نقص تأهيل الموظفين من حيث أنهم يمارسون في بعض الأحيان مهام لم يسبق لهم القيام بها خاصة بالنسبة للموظفين المؤقتين الذين يبلغ عددهم 4 موظفين.

7 ـ نقص التنسيق والإتصال بين الوكالة من جهة والوكالات من جهة أخرى.

8 ـ عدم إعطاء أهمية أحيانا لملاحظات واقتراحات الزبائن بالغة الأهمية وهذا ما يؤثر سلبا على العلاقة البنك بالزبون.

9 ـ نقص الثقافة المصرفية لدى العاملين بالوكالة خاصة في ميدان التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل

لا تزال الخدمة المصرفية في الجزائر بطيئة و غير متنوعة حيث يمكننا القول أن الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري في خطواتها الأولى،وذلك رغم البرامج و المشاريع التي قامت بها السمات الوصية ،ولا تزال البنوك الجزائرية تستعد لتبني خدمات الصيرفة الإلكترونية بمختلف أنواعها و أقسامها من خلال تحديث إدارتيها و خدماتها و تطوير الإعلام المصرفي لمساهمة في نشر ثقافة مصرفية وسط مجتمع لا تزال الصرفة الإلكترونية غريبة عنه.

ومن خلال دراستنا التطبيقية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ثنية الحد –سجّلنا نسبة استخدام ضعيفة للمصرفة الإلكترونية في هذه الوكالات البنكية، فهي تنحصر أساسًا في :أجهزة الصراف الآلي وبطاقات السحب والدفع ؛ التحويلات المالية البنكية ؛المقاصة الإلكترونية ، وأما عن تعاملها عبر الأنترنت فهو محصور في " **SATIM**" شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك.

الخاتمة.

عرف العالم في العقدين الأخيرين وخاصة عالم المال والأعمال، تطورات سريعة ومتلاحقة واكبتها في نفس الوقت تطورات صناعية وتكنولوجية على مستوى كبير من الأهمية، تمثل في الجانب الكبير منها وبصفة خاصة على المعلومات كنظام تقني سواء من حيث التنوع الآلي أو التنوع الخدماتي، وهو نظام أصبحت البنوك تعتمده في تسيير مؤسساتها نظر ا لما يحمله من عوامل السرعة والدقة في التنفيذ.

لكن امتدادات هذا النظام لم تقف عند هذا الحد، بل امتدت لتشكل ظاهرة كبرى تجلت مظاهرها في الوسائل الحديثة في الأداء والدفع(والتي جاءت نتيجة الثورة التكنولوجية وما حملته في طياتها من انجازات علمية وتقنية فاقت التوقعات)، ومن الأمثلة على ذلك بطاقات الدفع الإلكتروني التي تمكن حاملها من القيام بعمليات الشراء والدفع في حدود إئتمانية تكفل لهم سداد احتياجاتهم على أكمل وجه، سواء أكان ذلك من خلال عمليات الشراء التي يقومون بها لدى التجار المنخرطين في نظام بطاقات الدفع، أو من خلال السحب الآلي للنقود من الشبابيك الأوتوماتيكية التي وضعت رهن إشارتهم في إطار المؤسسات المصدرة لها .هذا كله أدى إلى تحويل المفهوم المادي لوسائل الدفع، نحو إيجاد وسائل جديدة غير ملموسة عمليا ، وتختلف عما كان متداولا وشائعا بين الناس بالنسبة لهذه الوسائل .كما ساهم في هذا التحول عدد من الظواهر والأسباب التي عادت ما تشكل الدافع إلى البحث، عن الوسائل الأكثر ملائمة بالنسبة للمستهلك.وكان ظهور النقود الإلكترونية ترجمة لهذا التطور، حيث وجد القيمون على صناعتها أنها يمكن أن تكون بديلة للنقود العادية أو القانونية التي يصدرها البنك المركزي .ولعل هذا ما يفسر انتشار دائرة التعامل بهذه الوسائل والتي أخذت تتسع يوما بعد يوم لتظم مزيدا من الزبائن والتجار لتحقيق مجتمع بلا نقود وبلا شيكات، فهي إذن مرحلة انتقالية إن صح التعبير بين نقود اليوم الورقية ونقود الغد الإلكترونية.

وقد تناولت هذه الدراسة، أهمية ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تمثلت أولا وأخيرا بالشبكة العالمية الأنترنت وما أحدثته هذه الأخير من تغييرات عميقة على الطرق الحديثة للأداء، خاصة وأنها وثيقة الإرتباط بها كون هذه الوسائل لا يمكن أن يتم استعمالها إلا عبر أجهزة الحاسب الآلي وتقنياته الحديثة الشيء الذي أثار معه تساؤلات قانونية تتعلق بآلية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني والآثار المترتبة عنها في حالة ما تم استعمالها(تمت عملية الشراء والدفع)عبر شبكة الانترنت، مما أحدث معه العديد من التساؤلات متعلقة بالطبيعة القانونية لهذه الوسائل،

إلا أن الدراسة خلصت بأن هذه الوسائل ما هي إلا إفرازات البيئة التجارية وطورتها التكنولوجيا الحديثة كأداة إلكترونية لإدارة النقود القيدية، تصدر بناء على طلب من المستهلك، حيث تقوم علاقة ثلاثية بين المؤسسة المصدرة لوسيلة الدفع والمستهلك بالإضافة إلى التاجر الذي يقبل التعامل بهذه الوسائل، وهو ما يرتب حقوقا وإلتزامات على هؤلاء الأفراد.

النتائج واختبار الفرضيات:

1 ـ أصبحت وسائل الدفع التي تقدم الكترونيا أكثر تنافسية، حيث تقدم للزبائن والبنوك أفضل الخدمات وتوفر لهم الجهد والوقت والتكلفة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2 ـ إن المشاكل التي تعانيها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي الذي أصبح يستخدم أجهزة متطورة وشبكات آمنة مكنته من التخلص من هذه المشاكل، مما أثبت صحة الفرضية الثانية.

3 ـ لا تستطيع الجزائر الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية واعتبار وسائل الدفع الحديثة كبديل نهائي لها. وتبقى بعيدة عن استخدام تكنولوجيا الانترنت في تطبيقاتها التجارية لصعوبة تقبل الجمهور لهذه الوسائل.

4- هناك علاقة طردية بين استخدام أنظمة الدفع الحديثة و التعاملات المالية للمؤسسات

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- العمل على إيجاد آليات ووسائل جديدة واستخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية لغرض المحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- يجب على البنك مراعاة توفر الضوابط اللازمة للرقابة على المعلومات وذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عن الدخول إلى شبكة المعلومات من قبل غير المرخصين بذلك، ومراجعة السياسات والإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم.

- لابد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الإلكترونية وتنفيذها.
- الإرتقاء بالعنصر البشري وذلك بالإستعانة ببيوت الخبرة والإستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية وكذلك الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في العمل المصرفي.
- وضع سياسة إعلامية وتسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، وبالتالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم وتلبية لرغباتهم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

2) لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة متنوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2008 / 2009.

3) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.

4) فريدة بخزار يعدل، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

5) عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001 .

6) سحنون محمود، دروس فالاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة متنوري، قسنطينة، 2001 .

7) البارودي علي، مصطفى كمال طه ، القانون التجاري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2004 .

8) مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.

9) منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل الى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

10) محمد محمود المصري ، أحكام الشيك مدنيا وجنائيا ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

11) أكرم يا ملكي، الأوراق التجارية ا ولعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

12) جميل لزيدان السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 .

13) فائق محمد الشماعة، الإبداع المصرفي/ الإبداع النقدي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

14) زهير عباس كريم، النظام القانوني للشيك، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997.

15) نادية فوضيل ، الأوراق التجارية في القانون الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 .

16) محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 .

17) نور الدين عياشي، المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

18) أحمد هني، العملة ا ولنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ،1999.

19) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008.

20) طارق عبد العال حمادة ، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ،2008.

21) محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

22) محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي، التجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

23) إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

24) وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

25) بوعبد الله مليكه، أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الالكترونية، مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد دولي، المركز الجامعي المدية، 2007-2008.

26) منير محمد أجنيهي، ممدوح محمد أجنيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

27) محمد فخري مكي، نظم التشغيل الإلكتروني في البنوك ، منشورات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة،1990.

28) نواف عبد اللهأحمد باتوباره، منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 13 ، المجلد 13 العدد25 أفريل 1998.

29) طارق محمد حمزة، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائل الناتئة عن استعمالها، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى2011.

30) عبد الباسط أبو الوفاء، سوق النقود الالكترونية(الفرص -المخاطر-الآفاق)، مجلة مصر المعاصرة، العدد 471، 2003.

31) حسن تحاذه الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية،2002.

32) ناجي معلى، أجهزة الصراف الآلي المضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، سبتمبر 1999 ، عمان، الأردن.

33) فخري مكي، نظم التشغيل الإلكتروني في البنوك ، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة 1990.

34) شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة مصر، 2007.

35) مغني سليمة، وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي و الجزائر خاصة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق ، جامعة خميس مليانة،2014 .

36) عتيقة بالعربي ، تحديث وسائل الدفع المصرفية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ،2011.

37) أبو سليمان عبد الوهاب ، إدارة البنوك ، دار القلم ، سوريا ، 1998.

38) فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموسك رشيد،الجزائر، 2013 .

39) محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

40) خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2010 .

41) نوري منير، التجارة الالكترونية والتسويق الإلكتروني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014 .

42) عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر، 2005.

43) فياض القضاة، الالتزامات الناجمة عن استعمال بطاقات الائتمان، مجلة الدراسات، المجلد26، العدد02، الأردن، 2004.

44) سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة، ورقة عمل عن الدفع الالكتروني، ندوة التجارة الالكترونية، المعهد العالي للعلوم القانونية والقضائية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 10-11جوان2004.

45) محمود الكيلاني، بطاقة الائتمان، مجلة البنوك في الأردن، العدد01، المجلد21، جانفي/فيفري، الأردن،.

46) محمد الأمين الرومي، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004.

47) صلاح الدين السيسي، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة،1998.

48) رشيد بوعافية، الصرفة الالكترونية والنظام الصرفي الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006/2005.

49) طارق محمد حمزة، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائل الناشئ عن استعمالها، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 .

50) سعد العبيد، النقود الإلكترونية، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://benasla.maktoobblog.com

51) محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإلكترونية، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال والاقتصاد، مقال منشور على الموقع:

52) www.arriadh.com

53) جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الائتمان الممغنطة(دراسة تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.

54) رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقة الائتمان، دراسة معرفية تحليلية لمكوناتها وأساليب تزييفها وطرائق التعرف عليها، دار الشروق، القاهرة، 1995.

55) أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

56) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

57) محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية للمعاملات الالكترونية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي القانونية ، بيروت، لبنان، 2009.

58) عبد العظيم موسى وزير، جرائم الأموال، دار النهضة، القاهرة، 1983.

59) عدنان إبراهيم سرحان، الوفاء(الدفع)الالكتروني، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، غرفة التجارة وصناعة دبي، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية في الفترة من 9-11 ربيع الأول 1424 ، الموافق ل 10ال 12 ماي2003.

60) أمجد حمدان الجهني، جرائم بطاقة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، مركز الدراسات القضائية التخصصي، منشور على الموقع: http://www.cojss.com/article.php?a=219

61) محمود أحمد طه، الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة،2003.

62) رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقات الائتمان، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة 1، 1995.

63) إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

64) رياض فتح الله بصلة، جرائم بطاقة الائتمان، دراسة معرفية تحليلية لمكوناتها وأساليب تزييفها وطرائق التعرف عليها، دار الشروق، القاهرة، 1995.

65) عادل حافظ غانم، جرائم تزييف العملة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1966.
66) أحمد تمام، الحماية الجنائية لبطاقة الائتمان، ط8 ، دار النهضة العربية، دون سنة نشر، القاهرة.
67) ليلاني عبد الراضي محمود، النظام القانوني لبطاقات الوفاء والضمان، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
68) بيار أيميل طوبيا، بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحدث قرارات النقض الصادرة عن محكمة التمييز الفرنسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2000.
69) ناجح محمد فوزي، وعي الوطن العربي اتجاه جرائم الاحتيال، " بطاقات الدفع الالكتروني نموذجا "، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2007.
70) عمر الفاروق الحسني، لمحة عن جرائم السرقة من حيث اتصالها بنظم المعالجة الآلية للبيانات، مؤتمر القانون والكومبيوتر والإنترنت، كلية الشريعة والقانون، الجزء الأول، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، من 1 إلى 3 ماي2000.
71) سامح محمد عبد الحكيم، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان " جرائم بطاقات الدفع الالكتروني"، دار النهضة العربية،القاهرة، 2003.
72) مهند الدويكات، شبلي حسين، سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة، " الاحتيال المصرفي"، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008.
73) الجنبيهي محمد، الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت والحاسوب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2004 .
74) سماح شعبور، مصباح م ا ربطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الج ا زئر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة العربي– تبسه – 2016.
75) عبد المطلب عبد الحليم، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر،2003 .
76) سعداوي خديجة، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المسيلة ، 2015.
77) عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005 .
78) جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
79) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الثانية،2001 .
80) محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد الرابع،2001 .
81) عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان ا ولعمليات المصرفية الالكترونية– الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، لبنان، الجزء الأول،2002 .
82) إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات؛ الجامعية، الجزائر2000.
83) محمد عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
84) طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية،؛ الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،2008.
85) جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، ،2000 .
86) الجنبهي منير، الجنبهي ممدوح :البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندريتي،2005.
87) بلقاضي عباس :المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى القطاع المصرفي –الملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة مخاطر وتقنياته كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة جيجل ، 6 و 7 جوان2005 .
88) شلبي،مغاويري،البني التحتية للبنوك الالكترونية،مجلة انترنت العالم العربي،العدد الرابع،2009 .
89) عبد الكريم الخناق،سناء،إداري مخاطر أمنية المعلومات، (التهديدات والحماية)،ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات،التحديات والأفاق،المنظم بجامعة الشلف،الجزائر،في الفترة، 25-26نوفمبر2008.

المراجع باللغة الفرنسية.

1) Bonneau Thierry-. Droit bancaire. Edition Montchrestien.Paris1994.
2) D'hoir laupretre Catherine. Droit du crédit.édition ellipses Lyon 1999.
3) Yves Simon Samir Marnai ;Techniques financière-économique-7eme édition – paris-2002-.
4) A-Jaffret – Manuel de droit commercial- 22 ème édition par jacques Mestre-LGDJ-Delta- 1995
5) JAUFFRET A., Droit commercial, 22ème édition par J. MESTRE, L.G.D.J., 1995.
6) A.C.Drury. C.W.Ferrié Crédit Cardes, publistier. Lexis Nexis, UK, 1984.
7) Exclusion de responsabilité: "...7.2 En autre, PAY-CASH ne garantit pas que le fonctionnement de son site Websera ininterrompu et sans erreur. PAY-CASH décline toute responsabilité pour les conséquences de toute interruption ou erreur pour laquelle INET-CASH n'est pas responsable". disponible sur.
8) Art.7 du CONDITIONS GENERALES CONTRAT PORTEUR CARTE BANCAIRE - RESPONSABILITEDE L'EMETTEUR
9) Net Cash Agreement of 22/2001, General operating conditions. Art.
10) La Responsabilité de la Banque, (15-2). Il a commencé: «La Banque ne peut être tenue pour responsable de ... ou interruption du service due à une défectuosité de l'équipement de l'abonné ...". Disponible sur: http / / netcash-uk.bnpparibas-com/Gb/convention.htm.
11) Pay Cash Termes et Conditions, 6, Responsabilité des utilisateurs Cyphermint, N. (9): "Son est de votre responsabilité de veiller à ce qu'un portefeuille unique n'est pas divisé entre deux ou plusieurs ordinateurs UN portefeuille scission peut provoquer une facture du système et la perte de votre Cyphermint. Fonds ... ".disponible sur: https://www.mypaycash.in/SiteStatic/termsconditions.
12) Net Cash agreement. Article 6/1& 9/1.
13) Macchi, Beltran, chief executive officer of Vision S.A., interview in August 2004.